



www.alkashif.org

مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتيجية

تجربة الاسلاميون في تركيا



القسم السابع

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة العدد:

يتناول هذا العدد ملفاً من الملفات الإستراتيجية المهمة وهو: التجربة التي خاضها ولا يزال الاسلاميون في تركيا منذ سقوط دولة الخلافة العثمانية وصعود كمال اتاتورك كقائد بارز ورمز لتركيا العلمانية التي اظهرت العداء الشديد لكل ما له علاقة بالدين، ولحد المرحلة الحالية التي نعيشها الآن، حيث آلت هذه التجربة الى حزب العدالة والتنمية الذي خرج من رحم الحركة الاسلامية التي اصبح رمزها الكبير نجم الدين اربكان.

وتأتي أهمية هذا الملف للاسلاميين العراقيين بالذات حيث يتربع على السلطة هناك احد رموزهم، لان الحاجة اصبحت ملحة للاستفادة من دروس الحركة الاسلامية التركية واخذ العبر اللازمة منها، ومحاولة تجنب الاخطاء التي مارسها نجم الدين اربكان وانتهاج النهج المعتدل والذكي والمرن، الذي يدرك البيئة الاستراتيجية التي تحيط به، على المستوى المحلي والدولي.

- ولهذا، نصح الكتاب الولايات المتحدة بضرورة مراجعة سياساتها إزاء منطقة الشرق الأوسط، وذلك بإفساح المجال للدبلوماسية التركية في المنطقة مما يسهم في توفير حالة من الاستقرار في العراق.
- ومن الجدير بالذكر أن حزب العدالة والتنمية التركي هو حزب سياسي يصنف نفسه بأنه حزب محافظ معتدل، غير معادٍ للغرب، يتبنى رأسمالية السوق، يسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وذو جذور إسلامية وتوجه إسلامي لكنه ينفي أن يكون حزباً إسلامياً ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطابه السياسية. ويقول: إنه حزب محافظ ويصنفه البعض على أنه يمثل تيار الإسلام المعتدل.
- كما قالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بأن تركيا هي واحدة من سبع قوى صاعدة سوف تتعاون بنشاط مع الولايات المتحدة في حل المشاكل العالمية.
- فقد أفرزت هذه الحادثة سبباً من الانتقادات من بعض صناع القرار والمحللين والصحفيين الأمريكيين، الذين اعتبروا الضجة التي صنعها أردوغان في دافوس دليلاً دامعاً على أن تركيا، تحت قيادة حزب العدالة والتنمية الذي ترجع جذوره إلى الحركة الإسلامية التركية، قد حلقت بعيداً عن الغرب، وذلك لصالح "المتطرفين" من الشرق الأوسط.
- فعلى خلفية انتهاء الحرب الباردة والتوتر الذي أصاب علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي، والمعضلة الأمنية الناجمة عن غزو العراق، فإن أي حكومة تركية كانت ستتبع سياسة خارجية ماثلة لتلك التي اتبعها حزب العدالة والتنمية.
- ولا يهمل الكاتبان الدور التركي المتزايد في منطقة الشرق الأوسط تحت قيادة حزب العدالة والتنمية من دورها غير المباشر في المفاوضات الإسرائيلية - السورية ومشاركتها بقوة حفظ السلام في لبنان ورغبتها في المشاركة. تمثل تلك القوات المطلوبة لقطاع غزة أو الضفة الغربية. فيدعوان إلى التشارك الأمريكي - التركي في الدفع بمفاوضات السلام السورية - الإسرائيلية إلى الأمام، وكذلك في صيغة الحل للأزمة النووية الإيرانية.

المحتويات

٥	رؤية أمريكية للدور التركي في الشرق الأوسط (١-٢)
٩	أمريكا وتركيا: مصالح استراتيجية مشتركة (٢-٢)
١٣	كيف ترى واشنطن التحولات في تركيا
٢٣	معضلة الدور التركي في الشرق الأوسط
٢٨	تركيا.. دور إقليمي متنامٍ في الشرق الأوسط
٣٤	استراتيجية شرق أوسطية جديدة لإدارة أوباما (١-٢)
٣٩	استراتيجية شرق أوسطية جديدة لإدارة أوباما (٢-٢)
٤٤	"الكمالية الجديدة": متدنية لكنها ليست محافظة

رؤية أمريكية للدور التركي في

الشرق الأوسط (١-٢)

تقرير واشنطن — العدد ٢١٠ ، ١٦ مايو ٢٠٠٩ / أحمد زكريا الباسوسي

شهدت الساحة الدولية في الآونة الأخيرة نشاطاً ملحوظاً للدبلوماسية التركية في مناطق مختلفة من العالم لاسيما الشرق الأوسط، البحر الأسود، بحر قزوين ، ووسط آسيا. الأمر الذي وجه عناية مختلف الأوساط الأكاديمية والسياسية إلى ضرورة إعادة النظر في السياسة الخارجية الأمريكية حيال تركيا. وفي هذا السياق نُشر كتاب بعنوان "ديناميكيات التطور التركي: خيارات استراتيجية للعلاقات الأمريكية — التركية" Turkey's evolving dynamics: strategic choices for U.S-Turkey Relations عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية Center international & for strategic studies لمجموعة من الخبراء في شهر مارس من العام الجاري، كمحاولة لإلقاء الضوء على ضرورة صياغة نهج جديد للعلاقات الأمريكية - التركية سعياً لتعظيم مصالحهما المشتركة.

وفي هذا السياق سوف تركز هذه المقالة بالأساس على المصالح الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة وتركيا في منطقة الشرق الأوسط، على أن تتضمن المقالة الثانية مصالحهما المشتركة في كل من منطقة البحر الأسود، بحر قزوين ووسط آسيا.

الشرق الأوسط في الاستراتيجية التركية

يؤكد الكتاب على أنه بالرغم من السعي التركي نحو مستقبل أوروبي، إلا أنها لا تزال تربطها بمنطقة الشرق الأوسط عديد من الروابط والمصالح. وقد ظهرت الحاجة الماسة لهذا الدور بعد الاضطرابات التي شهدتها المنطقة لاسيما بعد الغزو الأمريكي للعراق في مارس من عام ٢٠٠٣. وعن الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط، يؤكد الكتاب على أن تركيا تسعى لتحقيق مصالحها في المنطقة عن طريق ما أطلق عليه التأثير وليس التفاعل في التطورات والتفاعلات الإقليمية.

كما يشير إلى وجود عدة عوامل تُسهم بشكل كبير في تزايد ذلك الدور لعل أبرزها؛ قابلية الدول التي تنتمي لمنطقة الشرق الأوسط لتقبل الاقتراحات التركية، واتجاهها نحو زيادة مستوى التعاون معها في شتى المجالات لاسيما الاقتصادية منها. فضلاً عن تميز تركيا بأنها قوة جديدة جاذبة تستطيع أن

تقدم بديلاً في المنطقة عن كل من واشنطن وطهران.

ولهذا، نصح الكتاب الولايات المتحدة بضرورة مراجعة سياساتها إزاء منطقة الشرق الأوسط، وذلك بإفساح المجال للدبلوماسية التركية في المنطقة مما يسهم في توفير حالة من الاستقرار في العراق، وتقنين السعي الإيراني نحو امتلاك تكنولوجيا نووية، وبذل مزيدٍ من الجهد لتسوية الصراع العربي — الإسرائيلي.

تركيا والمعضلة الأمنية العراقية

تُعد مسألة الحفاظ على الأوضاع الأمنية في العراق أحد الشواغل الرئيسة للسياسة الخارجية التركية لاسيما الحفاظ على وحدة الأرض والإقليم؛ وذلك خوفاً من انتقال النزعة الاستقلالية للأكراد في تركيا في حالة ما إذا حصل أكراد العراق على الاستقلال الرسمي، ذلك فضلاً عن الأهمية الاقتصادية والتجارية للعراق بالنسبة لتركيا.

وعلى هذا المنوال، يؤكد الكتاب على أن أنقرة في السنوات القليلة الماضية قد اتخذت عدداً من الخطوات الحثيثة التي تسهم بشكل أو بآخر في تحقيق تلك الأهداف سالفة الذكر لعل أبرزها؛ قيام تركيا بدور إيجابي ونشط في العراق من خلال زيادة مستوى التبادل التجاري والاستثمارات بين البلدين،

وتقديم اقتراحات مؤقتة لإدماج أكراد العراق في النظام السياسي العراقي.

أما على الجانب الآخر، ترى العراق أن تركيا تمثل حليفاً وشريكاً سياسياً قادراً على إعادة بناء الاقتصاد العراقي لاسيما البنية التحتية، ذلك فضلاً عن أهميتها فيما يتعلق بقدرتها على تأمين خطوط ومسارات تصدير الطاقة. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن التجارة والاستثمارات التركية في المنطقة الكردية في شمال العراق تمثل أحد أهم عوامل الاستقرار.

تركيا وإيران: نهج تعاوني جديد

على صعيد العلاقات التركية — الإيرانية، يؤكد الكتاب أنه على الرغم من العقود الطويلة من العداء الأيديولوجي بين الإمبراطوريتين السابقتين، إلا أنه في السنوات القليلة الماضية انخرطت كل من أنقرة وطهران في علاقات اقتصادية وسياسية قوية. بالإضافة إلى تطويرهما لآليات جديدة لمكافحة الإرهاب.

تنظر تركيا إلى أن إقامة علاقات جيدة مع إيران وزيادة مستوى التبادل التجاري بينهما على أنهما عنصرا هاما لتدعيم استراتيجيتها الإقليمية الواسعة، التي تمنحها القدرة على أن تكون جسراً لتصدير الطاقة للقارة الأوروبية. كما يؤكد الكتاب على

تقارب تركي — سوري جديد

أما على المسار التركي — السوري، يُؤكد الكتاب على أن النهج التقاربي بين تركيا وسوريا أضحى أحد المكونات الرئيسة للاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط. ولعل أبرز دلالات ذلك التقارب استجابة سوريا للنداءات التركية والتعاون الثنائي بينهما في استئصال حزب العمال الكردستاني، وتزايد مستوى التجارة والاستثمارات بينهما، وتخفيف حده المشكلات المشتركة بينهما لاسيما حيال قضية المياه، فضلاً عن المحاولات التركية لفتح قنوات اتصال جديدة بين سوريا وأوروبا، بالإضافة إلى قيام تركيا بدور الوساطة غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل.

وفي سياق ليس بعيد، أشار الكتاب إلى ترحيب دمشق بالانخراط في علاقة صداقة مع تركيا، بحيث يُسهم ذلك بشكل كبير في القضاء على أي تهديدات عسكرية على حدودها لاسيما في الوقت التي تُمارس فيه الولايات المتحدة كثيراً من الضغوط على دول جوارها بخاصة العراق، ذلك بالإضافة إلى تدعيم وتقوية موقفها الدولي والإقليمي. أما على مستوى الأهداف متوسطة المدى

ترحب طهران بالمحاولات التركية لكسر عزلتها الدولية، ودعمها اقتصادياً من جانب. وأن تقوية العلاقات بينهما سوف تُثني تركيا عن المشاركة في أي أعمال عدائية يمكن أن تقوم بها القوى الغربية ضدها في المستقبل من جانب آخر.

وفيما يخص البرنامج النووي الإيراني، يُشير الكتاب إلى أنه على الرغم من اقتناع تركيا بعدم خطورة برنامج طهران النووي إلا أنها تعارضه على اعتبار أنه سوف يُهدد توازن القوى. فضلاً عن زعزعة الاستقرار في المنطقة. وفي سياق متصل تُؤكد تركيا على وجود عقبتين رئيسيتين أمام سعي طهران لامتلاك التكنولوجيا النووية؛ الأولى: المعارضة الدولية للبرنامج، ثانياً: العقبات التكنولوجية التي قد تحول دون إمكانية تطوير الأسلحة النووية.

وفي الإطار ذاته، تُؤكد تركيا وفقاً للكاتب على ضرورة انتهاج السبل الدبلوماسية مع طهران لمنع الانتشار النووي، مع استبعاد الحلول أو الجهود العسكرية، لكن هذا الاتجاه لا يمنع وجود بعض الأصوات من الخبراء والنخبة العسكرية الذين ينادون بضرورة بنية تحتية وأنظمة مضادة للأسلحة النووية.

تسعى تركيا لإقصاء سوريا عن تحالفها
وانحيازها لإيران وتقرّبها للغرب.

تركيا وإسرائيل: علاقات معقدة

أما بالنسبة للعلاقات التركية — الإسرائيلية،
يشير الكتاب إلى أن كافة الشواهد
والدلالات، لعل أبرزها ارتفاع مستوى
التعاون في كافة المجالات سواء اقتصادية أو
عسكرية أو صناعية، تُؤكد أن العلاقات
التركية — الإسرائيلية لا تزال تتسم بالقوة،
ذلك على الرغم من تعكير صفوها وتعقيدها
في الآونة الأخيرة نتيجة تعميق أنقرة لعلاقتها
مع خصوم إسرائيل لاسيما سوريا وإيران
وحركة حماس، بالإضافة إلى التعاطف التركي
مع الفلسطينيين وإدانة ونقد السياسات
إسرائيلية، وتأكيدا على ضرورة التضامن
الإسلامي.

ماذا تريد أمريكا من تركيا في الشرق
الأوسط؟

وفي إطار الحديث عن المصالح الاستراتيجية
للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ينصح
الكتاب الولايات المتحدة بضرورة التركيز في
علاقتها الثنائية مع تركيا على ضرورة
الاستفادة من الدور التركي في العراق،
والمتمثل في تسهيل انسحابها من العراق

وتدعيم الاقتصاد والطاقة على المدى
البعيد.

كما أن على الولايات المتحدة أن تسعى في
إطار مبادرتها الدبلوماسية إلى محاولة تقريب
وجهات النظر بين القادة الأكراد في كل من
تركيا والعراق بهدف التوصل لاتفاق حول
كيفية التعامل مع تهديدات حزب العمال
الكرديستاني؛ مما يضمن وحدة الأراضي
التركية ويسهل تواجد الاستثمارات التركية
بالمناطق الكردية في العراق.

وفي السياق ذاته، ينصح الكتاب بضرورة
عدم اعتبار التقارب التركي — الإيراني عائفاً
أمام توطيد العلاقات الأمريكية — التركية
على اعتبار أن هذا التقارب سوف يكون له
تداعيات جيدة على مستقبل الحوار الأمريكي
— الإيراني حول القضايا المختلفة.

كما أكد على أن ضرورة مساندة الولايات
المتحدة للدبلوماسية التركية، والتي تسهم
بشكل كبير في تحقيق مصالحهما وأهدافهما
المشتركة، فضلاً عن دورها في تحقيق حالة
من الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط مما
يخدم مصالح الولايات المتحدة.

واستمراراً لإمكانية الاستفادة من تركيا،
يؤكد الكتاب على أن أي خطوات ملموسة
من قبل إدارة الرئيس أوباما تنطوي على

ترحيب أمريكي بالدور التركي في القيام بالوساطة في الشرق الأوسط سوف تُستقبل بترحاب شديد في أنقرة مما سيصب بالأساس في مصلحة الولايات المتحدة لاسيما في حالي الحوار مع سوريا وإيران.

وفي إطار إصلاح العلاقات التركية — الإسرائيلية، نصح الكتاب الولايات المتحدة بالاستمرار في دورها التي كانت قد بدأت منذ سنوات في تعزيز العلاقات بينهما، الأمر الذي يُسهم بشكل ملحوظ في إقرار الأمن الإقليمي وتحقيق أمن إسرائيل، وأن على إدارة الرئيس أوباما أن تستغل كل الفرص المتاحة لإصلاح تلك العلاقات التي توترت في الآونة الأخيرة وإعادة لها إلى نصابها.

أمريكا وتركيا: مصالح

استراتيجية مشتركة (٢-٢)

تقرير واشنطن — أحمد زكريا الباسوسي

تناولنا في المقال السابق أهم القضايا الرئيسة التي تربط الولايات المتحدة بتركيا في منطقة الشرق الأوسط لاسيما في العراق، إيران، سوريا، وإسرائيل، فضلاً عما يُمكن أن يُقدمه الدور التركي في المنطقة لتحقيق المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. على الجانب الآخر يرصد الكتاب العلاقات

والمصالح الاستراتيجية المشتركة لكل من تركيا والولايات المتحدة في مناطق ساخنة أخرى لعل أبرزها العلاقات التركية — الروسية وانعكاساتها على علاقتها مع الولايات المتحدة، البحر الأسود، بحر قزوين، القوقاز، ومنطقة وسط آسيا لاسيما أفغانستان وباكستان.

تركيا وروسيا: علاقات وطيدة

يؤكد الكتاب على أن مسألة التقارب التركي — الروسي ليست بالجديدة، ولكن قد تم إلقاء الضوء عليها في أغسطس ٢٠٠٨ إبان الحرب الروسية — الجورجية. وتتمثل أهم تجليات ذلك التعاون في نمو التجارة والاستثمارات بينهم في شتى المجالات لاسيما في مجال الطاقة، حيث بلغت قيمة التبادل التجاري بين الدولتين بحلول عام ٢٠٠٨ ما يقرب من ٤٠ بليون دولار. كما أرجع الكتاب تطوير العلاقات التركية — الروسية إلى العلاقات الشخصية الوطيدة بين كل من رئيس الوزراء الروسي "فلاديمير بوتين" ونظيره التركي "رجب طيب أردوغان".

وفي معرض تحليله للنهج التركي يؤكد الكتاب على أن تركيا تقوم بعمل توازن واضح بين حلف شمال الأطلسي باعتبارها عضواً فاعلاً فيه وبين حليفها روسيا وذلك

تحقيقاً لسياستها المعروفة باسم strategy of zero problems.

الاستراتيجية التركية في البحر الأسود، القوقاز، ووسط آسيا

بالنسبة لمنطقة البحر الأسود، يؤكد الكتاب على أن تركيا تسعى لتوطيد علاقتها الاقتصادية والأمنية مع دول المنطقة لاسيما روسيا والدول الساحلية الأخرى المطلة على البحر الأسود، وفي هذا الإطار تقاوم تركيا بشده فكرة توسيع عمليات حلف شمال الأطلسي هناك، وذلك لعدة أسباب لعل أبرزها؛ عدم تغذية التخوفات الروسية، تلافي حدوث التداعيات الوخيمة التي قد تنتج من جراء توسيعها على سبيل المثال وليس الحصر زعزعة الاستقرار في المنطقة.

أما فيما يتعلق بمنطقتي القوقاز وبحر قزوين، يشير الكتاب إلى أن المصلحة التركية الرئيسة في المنطقة هي الحفاظ على الاستقرار، مما يسمح لها توسيع تجارتها الإقليمية ويعزز دورها كمركز رئيس لتوريد وتصدير الطاقة. على العكس من ذلك في وسط آسيا، فالتدخل التركي في تلك المنطقة لا يزال محدوداً ويتمثل في تقديم دعم لقوات حفظ الأمن الدولي في أفغانستان وتشجيع استخدام القوة الناعمة بهدف إقرار إيجاد حالة

من الاستقرار ودفع عجلة التنمية في أفغانستان، ذلك فضلاً عن المبادرات التي تتبناها التركية لدفع كل من الحكومة الباكستانية ونظيرتها الأفغانية نحو مزيد من التعاون وإقامة علاقات جيدة بما يتضمن ذلك من إجراء مباحثات بين البرلمان التركي والبرلمانات الأفغانية والباكستانية.

وفي هذا الإطار ينصح الكتاب الولايات المتحدة بضرورة دعم الجهود التركية في المنطقة من خلال ما يلي:

أولاً: المساعدة في كبح جماح الهجمات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني في المنطقة.

ثانياً: على إدارة أوباما العمل على مساعدة تركيا لإقرار الاستقرار والتعاون في منطقة القوقاز.

ثالثاً: تقديم الدعم للجهود التركية لاسيما في المجالات الاقتصادية والأمنية في منطقة البحر الأسود.

تركيا: جسر للطاقة

يلعب الموقع الجغرافي لتركيا دوراً كبيراً في كونها أحد أهم الممرات العالمية لعبور وتصدير مصادر الطاقة المختلفة — سواء أكانت نفطية أم غازية—، بحيث إنها تشترك في حدودها مع بعض دول منطقة الشرق

لاسيما العراق وإيران، فضلاً عن جوارها لكل من روسيا ومنطقة بحر قزوين. وفي هذا السياق يستعرض الكتاب أهم خطوط الأنابيب النفطية والغازية التي تشترك فيها تركيا مع دول جوارها لعل أبرزها ما يلي:

الأول: خط أنابيب البترول كركوك — جيهان Ceyhan oil — Kirkuk Pipeline؛ ترجع أهمية هذا الخط لكونه ينتج حوالي ١.٦ مليون برميل يومياً بحيث يتم من خلاله تصدير البترول العراقي عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا.

الثاني: خط أنابيب غاز إيران — تركيا Turkey gas pipeline—Iran؛ حيث تم الانتهاء من إنشائه في عام ٢٠٠٢ بعد سنوات من التأخير، بحث يبلغ إنتاجه السنوي ما يربو من ١٠ بليون متر مكعب من الغاز.

الثالث: خط أنابيب غاز بلو ستريم Blue stream؛ يمر هذا الخط تحت مياه البحر الأسود والذي يربط مباشرة بين تركيا وروسيا، وقد بدأ في العمل من بدايات عام ٢٠٠٥ بعد سنوات من التأخير نتيجة أزمة تسعير الغاز بين كل من روسيا وتركيا.

الرابع: خط أنابيب بترول باكو— تيبسلي — جيهان Ceyhan — Tbilisi—Baku

oil pipeline؛ بدأ هذا الخط في العمل من بدايات عام ٢٠٠٦ بطاقة إنتاجية قدرها ٨٥٠ ألف برميل يومياً من الحقول الساحلية في أذربيجان إلى البحر المتوسط.

الخامس: خط أنابيب غاز جنوب القوقاز South Caucasus gas pipeline؛ يربط هذا الخط الذي بدأ في العمل بحلول عام ٢٠٠٧ بين الحقول الساحلية للغاز في شاه دينز Shah Deniz بأذربيجان إلى تركيا عبر جورجيا، بحيث يبلغ إنتاجه اليومي إلى ما يقرب من ٨ مليون متر مكعب.

السادس: خط أنابيب غاز تركيا — اليونان Turkey — Greece؛ تم الانتهاء من إنشائه في نهاية عام ٢٠٠٧ بطاقة إنتاجية قدرها ٧ مليون متر مكعب في العام مع إمكانية زيادة تلك الطاقة إلى ١١ مليون بعد الانتهاء من إنشاء مرحلته الأخيرة بين كل من اليونان وإيطاليا.

السابع: مشروعات خطوط الأنابيب العابرة للمضايق التركية Turkish straits bypass pipelines Projects؛ الذي يربط بين منطقتي سامسون Samsun وجيهان Ceyhan بحيث يشمل هذا المشروع خطين أنابيب رئيسيين. وتجر

الإشارة إلى أن هذا المشروع ليس الأول من نوعه فقد تم مناقشة عديد من أمثال هذا المشروع طوال الخمسة عشر عامًا الماضية داخل تركيا دون وضع رؤية واضحة ولا قرارات رسمية تقضي بتنفيذها.

الخيارات الأمريكية في المنطقة

يؤكد الكتاب على أن الولايات المتحدة عليها أن تقوم بتعظيم مكاسبها من الطاقة في المنطقة عبر تقوية أواصر علاقتها مع تركيا من خلال ما يلي:

أولاً: دعم الدور التركي كجسر لتصدير للطاقة إلى الأسواق العالمية.

ثانياً: زيادة وراقتها من الغاز لاسيما من منطقتي وسط آسيا Central Asia وبحر قزوين Caspian Sea وذلك اعتماداً على السبل الدبلوماسية.

ثالثاً: على إدارة أوباما اختيار مبعوثين على قدر كاف من الخبرة يكونون مسئولين عن تعزيز وتنسيق الالتزامات الأمريكية مع حكومات دول وسط آسيا وبحر قزوين لاسيما في مجال الطاقة.

رابعاً: تطوير استراتيجية جديدة لدعم التطورات المتزايدة في المنطقة لاسيما الدعم الاقتصادي لمشروعات الأنابيب التي تربط عديداً من الدول بعضها ببعضٍ بخاصة الخط

الذي يربط بين كل من تركيا واليونان وإيطاليا.

خاتمة

إن النخبة الأكاديمية والسياسية في أمريكا قد أصبحت على يقين كامل وبشكل لا ريب فيه أن الدور التركي - سواء أكان في منطقة الشرق الأوسط أم خارجها - على درجة كبيرة من الأهمية والتأثير، وأن على الولايات المتحدة إذا أرادت تحقيق مصالحها الاستراتيجية أن تعمل على قدم وساق؛ لتدعم ذلك الدور وتسانده.

وفي هذا السياق جاء اختيار الرئيس أوباما المدروس لتركيا لتكون المحطة الإسلامية الأولى له لتدعيم ذلك الاتجاه باعتبار ما تمثله تركيا من أهمية استراتيجية لاسيما مع تنامي دورها الإقليمي في الشرق الأوسط، وموقعها الاستراتيجي بين أوروبا ودول الجنوب، فضلاً عن علاقاتها الوطيدة بالقوى الإقليمية المختلفة خاصة الدول التي تربطها بالولايات المتحدة علاقات مباشرة سواء كانت سلبية أو إيجابية. كما حملت تلك زيارة رسالة أمريكية مفادها أن الولايات المتحدة تدعم انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي مما أوسع صدر الأتراك، وبالتالي تجلت فكرة تبادل المصالح مع تركيا في حد ذاتها، وليس

التقارب مع العالم الإسلامي كما يظن البعض.

كيف ترى واشنطن التحولات

في تركيا

تقرير واشنطن — العدد ٢٣٨، ١٣ ديسمبر ٢٠٠٩ - كريمة منصور شاهين

مع تصاعد الدور التركي على الصعيد الإقليمي والدولي مع وصول حزب العدالة والتنمية التركي ذي الخلفية إلى سدة الحكم في تركيا، وتوطيد قوته داخل الساحة السياسية التركية ضد منتقديه من أنه يهدد العلمانية التركية، بدأت عديد من الدراسات الأمريكية دراسة السياسة الداخلية والخارجية لحزب التنمية والعدالة، وما يواجهه من عقبات، وما الدور الذي يسعى من خلاله للوصول بتركيا إلى أن تكون لاعباً فاعلاً على المستوى الإقليمي والدولي.

ومن تلك الدراسات الدراسة التي نشرتها دورية "الشئون الخارجية Foreign Affairs" التي يصدرها مجلس العلاقات الخارجية في عددها الأخير عن شهري نوفمبر — ديسمبر من العام الحالي التي حملت عنوان "Turkey's Transformers The AKP Sees Big

مورتون أبراموفيتش Morton Abramowitz سفير الولايات المتحدة في تركيا في الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩١ والباحث بمؤسسة القرن Century Foundation و هنري باركي من مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي Carnegie Endowment for International Peace، وأستاذ العلاقات الدولية في جامعة ليهي International Relations at University Lehigh.

ومن الجدير بالذكر أن حزب العدالة والتنمية التركي هو حزب سياسي يصنف نفسه بأنه حزب محافظ معتدل، غير معادٍ للغرب، يتبنى رأسمالية السوق، يسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وذو جذور إسلامية وتوجه إسلامي لكنه ينفي أن يكون حزباً إسلامياً ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية. ويقول: إنه حزب محافظ ويصنفه البعض على أنه يمثل تيار الإسلام المعتدل.

وصل الحزب إلى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢، وكان قد تم تشكيله من قبل النواب المنشقين من "حزب الفضيلة الإسلامي" الذي كان يرأسه "نجم الدين أربكان" والذي تم

حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في ٢٢ من حزيران ٢٠٠١، وكانوا يمثلون جناح المجددين في "حزب الفضيلة". ونتيجة لتوجهات الحزب الإسلامية فإنه يواجه عقبات على الصعيد الداخلي من قبل المؤسسة العسكرية العلمانية والتي تعمل بجهد من أجل الحفاظ على إرث "مصطفى كمال أتاتورك" وتوجهاته العلمانية والتي على أساسها بُنيت تركيا.

السياسية الداخلية لحزب العدالة والتنمية

يواجه الحزب بمعسكرين أحدهما مؤيد والآخر المعارض له، الأول وهو الأكبر و يتزعمه سياسيون دينيون ومن يمين الوسط والليبراليين، والمعسكر الآخر يتألف من العلمانيين الأقوياء، والنخبة البيروقراطية العسكرية والمدنية وأحزاب مختلفة من القوميين.

بالنسبة للمعسكر المؤيد فهو يؤيد حزب العدالة والتنمية تأييداً تاماً حيث يرى أنه قادر على مواجهة المؤسسة العسكرية والوصول بتركيا إلى الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي، وبناء الخطوط العريضة نحو تنمية البلاد، ومعالجة المسألة الأكثر صعوبة وهي الاعتراف بالحقوق الديمقراطية للسكان الأكراد، وكذلك محاولة إطلاق مبادرات

دبلوماسية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز من أجل لعب دور فاعل في المنطقة. أما بالنسبة للمعسكر المعارض للحزب فهم يعولون على الجذور الإسلامية والتاريخية له، وأن الحزب يسعى إلى إضعاف المؤسسة العسكرية متذرعاً بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ناهيك على أن الحزب يسعى إلى أسلمة تركيا العلمانية، وذلك من أجل تعزيز موقعها في العالم الإسلامي حتى على حساب سياسية تركيا التقليدية وهي التحالف مع الغرب .

وبالرغم من المعارضة التي يلقيها الحزب من قبل المؤسسة العسكرية إلا أنه يتمتع بشعبية كبيرة داخل البلاد فهو الحزب المهيمن في تركيا. فقد نجح في تحقيق نمو اقتصادي سريع لتركيا منذ فوزه للمرة الأولى في عام ٢٠٠٢، وهذا ما ساعده أيضاً في الحصول على دعم سياسي كبير و تحقيقه لانتصار مذهل مره أخرى في إعادة انتخابه في يوليو ٢٠٠٧. ويعمل الحزب حالياً على إدخال إصلاحات سياسية ودستورية في محاولة للاستبدال ما فرضته المؤسسة العسكرية في البلاد منذ ١٩٨٢، ومحاولة كسر سيطرتها على الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد، والطعن في الأيديولوجية والأسس التي تقوم

عليها الدولة التركية: العلمانية والقومية والمركزية .

و قد حرص على أكثر المظاهر العامة التي يحرص عليها الإسلام وهي الحجاب، فعلى سبيل المثال، عمل على توجيه دعمه الكامل لحق المرأة في ارتداء الحجاب في الجامعات والتي خاض فيها معركة أمام المحكمة الدستورية في عام ٢٠٠٨ في محاولة للطعن في الدستور العلماني للبلاد. وتنظر النخبة العلمانية إلى أن حزب العدالة والتنمية يستخدم نفوذه محلياً وعلى الصعيد الوطني من أجل تسهيل الممارسات الدينية، وقد نجح الحزب في تنحية النفوذ السياسي للجنرالات، من خلال إجراء بعض التغييرات القانونية والتي تحد من القوة السياسية للمؤسسة العسكرية، والنجاح في تولية عبد الله جول رئاسة البلاد في عام ٢٠٠٧ المحسوب على الحزب. وقد جلب أردوجان في يوليو الماضي المدنيين لمجلس الأمن القومي، الذي طالما كانت تهيمن عليه المؤسسة العسكرية.

وقد تدخلت المؤسسة العسكرية من قبل أربع مرات منذ عام ١٩٦٠ في عمل انقلابات لإسقاط الحكومات المدنية وكان آخرها ما عرف باسم "أيرجينيكون" Ergenekon

والتي تم فيها ضبط عدد من الضباط والأكاديميين الذين سعوا لعمل انقلاب عسكري ضد أردوجان، وتم التحقيق معهم والزج بهم في السجون وهو ما أدى إلى تلطيخ سمعة الجيش.

موقف الحزب من قضية الأكراد

إن التعامل مع القضية الكردية هي بمثابة حياة أو موت بالنسبة لحزب العدالة والتنمية، فقد نجح في التعامل مع قضية أكراد العراق بمهارة وشجاعة، عكس ما كان في السابق حيث كان دائماً يرفض التعامل مع إقليم كردستان العراقي على أنه شبه مستقل على اعتبار أن ذلك يمثل خطراً على وحدة العراق وأنه قد يزيد النزعة الانفصالية لدى الأكراد الأتراك. أما الآن فالحزب يعمل حالياً على محاولة توثيق الروابط مع الحكومة الإقليمية لكردستان العراق، وذلك من أجل كسب الثقة والتعاون مع أكراد العراق في عدد من القضايا المثيرة، والتي تتراوح ما بين قضايا في مجال الأمن والتبادلات الاقتصادية .

لكن المشكلة تكمن في التعامل مع الأكراد الأتراك والذين يقدر عددهم ما بين ١٢-١٤ مليون كردي يعيشون في تركيا. وهذه المسألة تمثل عبئاً أكبر على الحياة السياسية في تركيا، حيث دخلت تركيا خلال العقود

الماضية في مناوشات لكبح تمرد الأكراد الأتراك الذي يقوده ما يعرف باسم حزب العمال الكردستاني، مما شكل عبئاً كبيراً من حيث النفقات العسكرية، وقد وعدت حكومة حزب العدالة والتنمية بفتح حوار مع الأكراد الأتراك وذلك من خلال الدعوة إلى فتح حوار ديمقراطي مع الجماعات الكردية التركية والمجتمع المدني، على الرغم من أن زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان مازال مسجوناً في السجون التركية. وينظر إليه — أيضاً — على أنه إرهابي من قبل المؤسسة العسكرية التركية ومعظم الأتراك والدول الغربية. وفي وقت سابق فقد وعد أردوغان بكشف النقاب عن المقترحات التي سوف تسمح للأكراد في التعبير عن الهوية الثقافية الكردية بحرية أكبر، وتخفيف القيود على استخدام اللغة الكردية.

لكن المسألة الأكثر صعوبة تكمن في منح عفو لقادة حزب العمال الكردستاني والذين ينظر إليهم على أنهم مقاتلون. ويبقى لنا أن نرى ما إذا كان أردوغان لديه القدرة على التحمل والثبات السياسي لتنفيذ التدابير لوضع حد لتمرد حزب العمال الكردستاني والذي دام لمدة ٢٥ عاماً، والذي من شأنه أن يمكن معظم مقاتلي حزب العمال

الكردستاني من العودة إلى ديارهم وإطلاق سراح عديد من السجناء، والذي قد يساعد في الاستقرار السياسي لتركيا.

السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية تسعى تركيا إلى لعب دور فاعل على المستوى الإقليمي والعالمي وهذا ما توضحه رؤية أحمد داوود أوجلان، وزير خارجية تركيا حيث إنه يروج دائماً لرؤية تجعل من تركيا لاعباً فاعلاً على المستوى العالمي عبر الترويج لسياسة "صفر المشاكل مع الجيران" "Zero Problems with Neighbors" مع الأمل في تسوية طويلة الأمد للخلافات من خلال توطيد درجة عالية من المشاركة مع قادة وشعوب الدول المجاورة لتركيا. والهدف من ذلك هو تحويل تركيا من "المركزية"، أو الإقليمية، حتى تصبح قوة ضمن المنظومة العالمية، ولكي تبرهن للعالم أن دولة مسلمة يمكن أن تكون عضواً بناءً في المجتمع الدولي.

تشكل القضية الأرمنية معضلة للسياسة الخارجية التركية، حيث تتهم تركيا بعمل إبادة جماعية للأرمن منذ قرن مضى "إرث الدولة العثمانية" لكن رئيس وزراء تركيا أردوغان قد نجح في كسر هذه المعضلة من خلال توقيعه في أغسطس الماضي على نص

بروتوكولين لإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية بين البلدين، واتفق على فتح الحدود بين البلدين، وهذه خطوة للأمام في مجال الدبلوماسية التركية في منطقة القوقاز. كما تأمل تركيا في أن تساعد هذه المبادرة في تحسين صورتها من أجل نيل عضوية الاتحاد الأوروبي وتخفيف الضغط على الكونجرس لتمرير قرار بشأن الإبادة الجماعية للأرمن في العام المقبل.

ولا تزال مسألة قبرص العقبة الرئيسة أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. على الرغم من أن تركيا قد استأنفت المفاوضات مع الطرفين القبرصيين للمرة الألف، لكن لا يوجد أمل كبير في وضع تسوية للجزيرة المتنازع عليها. والحكومة التركية سيكون لها أيضاً أن تقرر قريباً ما إذا كانت ستفتح موانئها أمام الملاحاة من الجزء اليوناني من قبرص.

الدور التركي في قضايا الشرق الأوسط

دخلت تركيا في محادثات غير مباشرة بين إسرائيل وسوريا من أجل عملية السلام في المنطقة، وأقحمت نفسها في المفاوضات التي تلت أزمات حرب لبنان عام ٢٠٠٦ والحرب على قطاع غزة في أواخر عام ٢٠٠٨ وأوائل عام ٢٠٠٩، حيث دعا

الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي داوود أوجلو للانضمام إلى الوفد الفرنسي الذي سافر إلى دمشق لمناقشة أزمة غزة.

و في وقت سابق من هذا العام قام وزير الخارجية داوود أوجلو بالتوسط بين العراق وسوريا في النزاع الأخير، حيث يدعي العراق أن التفجيرات التي وقعت في المنطقة الخضراء في بغداد في أغسطس من العام الحالي قد نفذت من قبل المتمردين من سوريا. ويرى أنصار حزب العدالة والتنمية بأن السياسة الخارجية الجديدة لتركيا هي في النهاية تصب في مصلحة جعل تركيا مسموعة الصوت في المحافل الدولية فقد أصبحت بارعة في ذلك، وهذا ما فعله رئيس الوزراء أردوغان في مؤتمر دافوس الاقتصادي من توجيه توبيخ للرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز نتيجة لحرب إسرائيل على غزة، والذي حظيت فيه تركيا باحترام وشعبية من قبل شعوب العالم .

وفي النهاية تخلص المقالة إلى أن أردوغان يهيمن على السياسة التركية اليوم ليس فقط لأنه زعيم ديناميكي ولكن أيضاً لأنه رئيس حزب الأغلبية، ويمكنه عادة من أن يتخطى المعارضة (المؤسسة العسكرية). ويساعده في

ذلك المعارضة التركية التي لا تتمتع بالكفاءة. فلدى حزب العدالة والتنمية فرصة فريدة لتغيير المجتمع التركي، وتغيير دستور البلاد والقيم السياسية البالية، وصنع السلام مع كل جيرانها وشعوبهم. وهو على ما يبدو على استعداد لاغتنام هذه الفرصة حتى تتحرك تركيا في الاتجاه الصحيح في جميع النواحي، والوصول بتركيا إلى أن تصبح دولة ليبرالية ديمقراطية متسامحة طامحة في سبيل الوصول إلى أن تصبح فاعلاً على المستوى الدولي أو كما قالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بأن تركيا هي واحدة من سبع قوى صاعدة سوف تتعاون بنشاط مع الولايات المتحدة في حل المشاكل العالمية.

ماذا يريد أوباما من تركيا؟

تقرير واشنطن - العدد ٢٠٥ ، ١١ ابريل

٢٠٠٩ - محمد الجوهري

"الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تكون عدواً للعالم الإسلامي"، بهذه الكلمات خاطب الرئيس الأمريكي أعضاء البرلمان التركي ومن خلفهم كل شعوب العالم الإسلامي، وقد اعتبر كثير من المحللين خاصة في العالمين العربي والإسلامي هذه الزيارة

بمثابة تدشين لمرحلة جديدة من العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الإسلامي، بعد مرحلة يعتبرها كثيرون الأسوأ في تاريخ العلاقات بين الجانبين.

المدقق في فعاليات هذه الزيارة يجد أن الجانب المتعلق برسالة أوباما إلى العالم الإسلامي، هي فقط جزء من مهمة أكبر أراد الرئيس الأمريكي إنجازها في تركيا، تدور حول إصلاح مسار العلاقات الأمريكية - التركية بعد كثير من العقبات والمشاكل التي واجهتها في فترة حكم الرئيس الأمريكي بوش، فضلاً عن الحصول على ضمانات تركية بمساعدة الخطط الأمريكية في كل من العراق وأفغانستان، بالإضافة إلى دورها في عدد من الملفات الإقليمية الساخنة الأخرى.

في هذا الإطار جاءت متابعات الإعلام الأمريكي خلال الأسبوع الماضي محاولة الوقوف على جوانب هذه الزيارة، لتقييم مدى إسهاماتها في خدمة الأهداف والمصالح الأمريكية.

أوباما وإعادة تركيا إلى بيت الطاعة الأمريكي

من جانبه أشار كوري فلينتوف Corey Flintoff في تقرير بثته شبكة راديو NPR إلى أن كثيراً من محلي السياسة

الخارجية أكدوا على أن الولايات المتحدة الأمريكية ما يزال أمامها كثيرٌ لتفعله حتى تتمكن من تحسين علاقاتها بالعالم الإسلامي، ولفت التقرير الانتباه إلى أنه بالرغم من أن البعض اعتبر أن زيارة الرئيس باراك أوباما إلى تركيا خطوة مهمة في طريق تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، إلا أن هذه الزيارة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تؤدي بمفردها هذا المهمة الشاقة، وذلك لعدة عوامل طرحها معد التقرير، أهمها أنه بالرغم من أن تركيا هي دولة ذات أغلبية مسلمة، إلا أنها دولة تُعرف نفسها على أنها دولة علمانية ديمقراطية، وأضاف التقرير أن كثيراً من الأتراك سعداء بكون أوباما يوجه رسالته إلى العالم الإسلامي من بلدهم، باعتبار تركيا واحدة من أهم القوى الإسلامية، ولكن في الوقت ذاته فإن عديداً منهم يرون أنفسهم كعلمانيين، ولذلك يرى التقرير أنه لن يسعدهم كثيراً أن تكون رؤية أوباما لتركيا باعتبارها مركزاً للعالم الإسلامي.

أما ثاني العوامل التي طرحها التقرير، فهو أن معظم فعاليات الزيارة خصصها أوباما لإصلاح مسار العلاقات الأمريكية — التركية، التي تدهورت كثيراً بعد قرار

الحكومة التركية إبان بدء العدوان الأمريكي على العراق في مارس ٢٠٠٣ برفض هذه الحرب، ومن ثم رفض البرلمان التركي استخدام الأراضي التركية من جانب القوات الأمريكية في العمليات ضد العراق، كما عبّرت إدارة بوش الابن عن غضبها الشديدة من العلاقات التركية مع كل من إيران وسوريا، واللّتين تعتبرهما واشنطن من أكبر الدول التي تهدد مصالحها في منطقة الشرق الأوسط. ولفت التقرير الانتباه إلى أن هذا السلوك الذي اتبعته الحكومة التركية في ذلك الوقت، كان بسبب رغبتها في إقامة علاقات قوية مع جيرانها في محيطها الإقليمي، خاصة إيران التي تعتبر من أهم الدول بالنسبة لتركيا، حيث تحتل المرتبة الثانية بعد روسيا في تزويدها بالغاز الطبيعي.

وعن الدور الذي يمكن أن تلعبه تركيا في تسوية الملف النووي الإيراني، أكد التقرير أنه في الوقت الحالي تشجع تركيا الاقتراب الجديد الذي أعلنه الرئيس باراك أوباما في التعامل مع إيران، منذ أن كان مرشحاً للرئاسة، ولكن إذا تحولت الولايات المتحدة — كما يقول التقرير — إلى سياسة أكثر تشدداً، فإنه من المحتمل أن تخسر الولايات المتحدة الدعم التركي في عدد من الملفات

الإقليمية. فتركيا تقوم بدور الوسيط في عدد من القضايا من أهمها القضية النووية الإيرانية ومفاوضات السلام غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل، كما أنها تعتبر وسيطاً هاماً للتعامل مع حركة المقاومة الإسلامية حماس، ولكن في الوقت ذاته أكد التقرير أن الولايات المتحدة لا تريد انخراطاً كبيراً من جانب تركيا في قضايا الشرق الأوسط؛ لأن هناك عدداً من المحددات التي يجب أن يوضع الدور التركي في إطارها، بحيث تدركها القيادة التركية كليةً، ولا تسعى بأي حال من الأحوال إلى تجاوزها. فعلى سبيل المثال الدور التركي في الأزمة التي تعرض لها قطاع غزة مؤخراً، أثناء وبعد الحرب التي شنتها القوات الإسرائيلية على القطاع، حيث ستسمع من الأتراك إلى أنهم قاموا بدورهم على أكمل وجه، وإلى أي مدى كان دورهم بناءً في إدارة هذه الأزمة، ولكن سوف تجد دولاً أخرى مثل مصر على سبيل المثال تشتكي من هذا الدور، لأن الأتراك لم يقوموا بالدور اللازم والمناسب في مواجهة الأزمة.

وعلى جانب آخر وصف التقرير الدور التركي في العراق بأنه دور إيجابي، خاصة منذ أن أعلنت الولايات المتحدة أنها ستقوم بعملية انسحاب منظم وفق جدول زمني من العراق،

مما دفع الرئيس التركي عبد الله جول في زيارته الأخيرة إلى بغداد إلى التأكيد على أن تركيا سوف تعمل على تطبيع علاقاتها مع العراق، ومساعدته في الانخراط مرة أخرى في المنطقة.

وفي هذا السياق أيضاً أشار التقرير إلى إنه بالرغم من استمرار الغارات التي تقوم بها قوات الجيش التركي ضد حزب العمال الكردستاني، الذي يتخذ من شمال العراق قاعدة للقيام بعمليات ضد الأراضي التركية، فإن الحكومة التركية عملت على تحسين علاقاتها بإقليم كردستان العراق، خاصة عمليات التبادل التجاري.

الأرمن معضلة العلاقة التركية الأمريكية

ومن ناحية أخرى أشار التقرير إلى أن الرئيس الأمريكي كان شديد الحذر في الحديث عن أكثر ملفات العلاقات التركية — الأمريكية حساسية، وهو القضية الأرمنية، وهل يمكن اعتبار ما قامت به الإمبراطورية العثمانية في عام ١٩١٦ ضد الأرمن بمثابة عمليات تطهير عرقي، حيث يسعى الأمريكيون من أصول أرمنية منذ فترة طويلة إلى دفع الكونغرس الأمريكي إلى إصدار تشريع يطالب تركيا بالاعتراف بأن ما ارتكبه القوات العثمانية هو بمثابة عملية تطهير جماعي.

وقد كان أوباما حينما كان عضواً في مجلس الشيوخ مؤيداً بقوة لهذا الأمر، ولكنه في المؤتمر الصحفي الذي عقده في أنقرة لم يذكر عبارة "تطهير عرقي"، إلا أنه أكد أن موقفه لم يتغير، وأشار في الوقت ذاته إلى أن الجانبين — تركيا وأرمينيا — يتفاوضان الآن بقوة من أجل إعادة العلاقات الدبلوماسية فيما بينهما وتسوية هذا الملف.

ماذا كان يريد أوباما بالفعل؟

أما برنامج The Situation Room الذي يقدمه الإعلامي وولف بليتز Wolf Blitzer على شاشة شبكة CNN الإخبارية، فقد أكد أن زيارة الرئيس باراك أوباما إلى تركيا، وتصريحاته بأن الولايات المتحدة لم تكن — ولن تكون — أبداً عدواً للعالم الإسلامي في جزء منها تهدف إلى ضمان دعم تركيا وغيرها من دول العالم الإسلامي للجهود الأمريكية الهادفة إلى استعادة الاستقرار في أفغانستان، فضلاً عن المساعدة في تنفيذ الخطط الأمريكية الهادفة إلى الانسحاب المنظم من العراق.

وأكد التقرير أن اختيار أوباما لتركيا لتكون المنبر الذي يتحدث من خلاله إلى العالم الإسلامي هو اختيار جيد، فتركيا — كما يشير التقرير — هي أفضل الأماكن والأكثر

ملائمة لتخرج منها الرسالة التي يريد أوباما إبلاغها للعالم الإسلامي، فغالبية السكان هناك يدينون بالإسلام، بينما يدين فقط ٥% تقريباً بالمسيحية واليهودية، وفي سياق تقديم رسالته إلى العالم الإسلامي، حاول أوباما الإحالة إلى طفولته التي قضاها في إندونيسيا، أحد أكبر الدول الإسلامية من حيث عدد السكان، كما أشار إلى أن والده كان مسلماً، وقد اعتبر التقرير أن هذه الإشارات والدلالات التي صدرت عن الرئيس الأمريكي بمثابة تحركات تحمل كثيراً من المخاطر السياسية بالنسبة له، في ظل حقيقة أنه مكث — على حد وصف التقرير — طوال العالم الماضي يحاول بكل قوة نفي الشائعات التي انتشرت في الولايات المتحدة والعالم أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية عن كونه مسلماً، مما كان سيهدد فرصه في تولي المنصب.

وأشار التقرير إلى أن هذه الزيارة كانت لها عدد من الأهداف العملية الأخرى التي سعى أوباما إلى تحقيقها، وأهم هذه الأهداف يتمحور حول كون تركيا تمتلك ثاني أكبر جيش بين دول حلف الناتو NATO، لذلك فإن ضمان دعمها أمر هام للغاية، في ظل قيام الولايات المتحدة بمراجعة استراتيجيتها في أفغانستان، وسعيها بقوة إلى

إقناع دول الحلف بإرسال مزيد من الجنود إلى هناك، لمواجهة القوة المتصاعدة لحركة طالبان وتنظيم القاعدة. كما أن تركيا هي أحد دول الجوار الهامة للعراق، وفي ظل قيام أوباما بالإعلان عن خطته لسحب القوات الأمريكية من العراق خلال ستة عشر شهراً، لذلك فإن الأراضي التركية والدعم اللوجستي الذي يمكن أن تقدمه الحكومة التركية مهم جداً لنجاح عملية الانسحاب. حلفاء لا يمكن الوثوق بهم

ومن ناحية أخرى أشار بليتز Blitzer إلى استطلاع للرأي قامت به الشبكة حول مدى إمكانية أن تثق الولايات المتحدة في حلفائها من الدول الإسلامية مثلما تثق في حلفائها الآخرين، فأكدت نسبة ٥١% من الذين تم استطلاع آرائهم أنه ليست هناك مشكلة في هذا الأمر، بينما رفض ٤٨% هذا الأمر كليةً، وتعليقاً على هذه النتائج استضاف البرنامج ستيفن هايز Steve Hayes كبير محرري مجلة ويكلي ستاندر The Weekly Standard، الذي أكد على أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما لديه القدرة على التعامل مع هذه الشكوك لدى الرأي العام الأمريكي، فهو كرئيس للولايات المتحدة يمكن أن يفعل كثيراً لتحقيق الأهداف

التي يريدها، ومن هنا — كما يشير هايز Hayes — يمكن النظر إلى الدلالات التي تحملها زيارته لتركيا، وإلقائه خطاباً موجهاً إلى العالم الإسلامي، من برلمان واحدة من أهم الدول الإسلامية، وذلك من أجل توضيح ماذا تريد الولايات المتحدة وما موقفها في الوقت الحالي.

ولكن هايز Hayes أكد أن هناك مشكلة فيما قام به الرئيس باراك أوباما، إذا تم النظر إلى جوهر هذه التحركات التي قام بها مؤخراً، فقد اعتبر هايز Hayes أن أوباما قام بارتكاب كثير من الأخطاء، فقد أظهر — كما يقول — ضعفاً كبيراً من جانب الولايات المتحدة، لأنه حاول أن يقنع المسلمين بأن الأمريكيين يتشابهون معهم كثيراً، ومن ثم شدد هايز Hayes على أنه كان من الضروري أن يظهر أوباما مزيداً من القوة، وأن الرسالة التي كان يجب أن يعمل على إبلاغها للعالم الإسلامي، هي تلك التي حاول الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش ولكن لم يفلح في تحقيق ذلك.

وفي الإطار ذاته أكد رولاند مارتين Roland Martin المحلل السياسي بـ CNN أنه من المقلق للغاية أن تجدد نسبة ٤٨% تشكك في أي علاقة تحالفية مع دولة

إسلامية، بينما أظهرت استطلاعات رأي أخرى إلى وصول هذه النسبة إلى ما يقارب الـ ٩٠%، ومن ثم فمن رأي مارتين Martin أنه ليس من المهم أن يكون هؤلاء الحلفاء مجاورين للعراق، أو أن تكون للولايات المتحدة قواعد عسكرية على أراضيهم، ولكن المهم أن تكون هذه الدول إسلامية معتدلة، وأن تكون مستعدة لأن تكون مع الولايات المتحدة في أي تحركات تتخذها، حتى لو كانت ضد دول إسلامية أخرى تراها الإدارة الأمريكية دولاً عدوانية وتعتمد على العنف.

معضلة الدور التركي في الشرق الأوسط

تقرير واشنطن- العدد ٢٥٧ - ٥ سبتمبر ٢٠١٠ - رضوى عمار

لا شك في أن الإدارة التركية قد باتت في الآونة الأخيرة تلفت أنظار العالم قاطبة والعالم العربي على نحو خاص جراء سياساتها في إدارة الأزمات التي نشأت بين أنقرة وتل أبيب. وجدير بالملاحظة أن آخر مرة رفعت فيها أعلام تركيا عبر شوارع عواصم الشرق الأوسط كانت خلال الحرب العالمية

الأولى دعماً للسلطان العثماني الذي أعلن الجهاد وقتها ضد القوى الغربية. وبفضل سياسات الحكومة التركية الداعمة لفك الحصار المفروض على غزة أصبح لا يوجد زعيم عربي له شعبية مثلما يحظى رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان.

تركيا ودور الوسيط

من المعلوم أن الدور الوسيط يتطلب أن يكون ذلك هناك علاقة طيبة مع جميع الأطراف المتنازعة وأن يكون موضع ثقة لدى كافة. وقد استطاعت تركيا القيام بذلك على امتداد سنوات حكم حزب العدالة والتنمية إذ حافظت على علاقاتها الطيبة مع الشعب الفلسطيني كما احتفظت على الجانب الآخر بعلاقاتها الطيبة مع إسرائيل وذلك على كافة المستويات والأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية. وقد قام المسئولون من الطرفين بزيارات متبادلة على أعلى مستوى مما مكن تركيا من أن تكون محل ترحيب للقيام بالوساطة بين سوريا وإسرائيل.

وجدير بالذكر، أن تركيا عضو في حلف الناتو منذ فترة طويلة وهي أقرب صديق لإسرائيل في العالم الإسلامي. وهناك روابط وطيدة بين القوات العسكرية للبلدين

والحكومات. غير أن العلاقات بين البلدين قد بدأت في التدهور خلال الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة، وهو ما تبلور إبان المشادة الكلامية العلنية بين رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا والذي عقد في كانون الثاني ٢٠٠٩. وذلك عندما قوطعت انتقادات أردوغان للأعمال الإسرائيلية ولم يسمح له باسترسال حديثه مما تسبب في ضجة دولية كبيرة.

ورغم ما يشوب العلاقات من توتر بين البلدين إلا أنه من الملاحظ أن هذا التوتر ظل على المستوى اللفظي ولم يصل إلى جوهر العلاقات بين البلدين. فعلى الرغم من انتقادات أردوغان المستمرة للسياسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني إلا أنه لا يزال التعاون مستمراً بين البلدين في الدفاع والاستخبارات. فعلى سبيل المثال، تم التوقيع على اتفاق بحوالي ١٦٥ مليون دولار حول الصور الاستخباراتية المحمولة جواً Air borne imagery intelligence عشية القصف الإسرائيلي على غزة. كذلك واصل سلاح الطيران الإسرائيلي مهامه الخاصة بالتدريب في قاعدة التدريب في تركيا

في قونيا. كما شاركت تركيا مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في المناورة البحرية السنوية المشتركة التي تعقد سنوياً في أغسطس عام ٢٠٠٩.

ويلاحظ أنه على الرغم من التوتر الذي شاب العلاقات بين البلدين إثر تداعيات أزمة سفينة الإغاثة التركية وما نتج إثره من قتلى وجرحى أترك إلا أنه لم تطلب السلطات التركية مغادرة السفير الإسرائيلي من تركيا. كما أن المحادثات بين وزير الخارجية التركي ووزير الدفاع الإسرائيلي قد أكدت على أنه لا تزال بعض القنوات الدبلوماسية مفتوحة. كما لا تزال المحادثات الهاتفية بين العسكريين من كلا البلدين مستمرة.

الدور التركي ومفهوم الشراكة النموذجية يمكن القول أن تركيا والولايات المتحدة الأمريكية أصبحتا منافسين استراتيجيين- خاصة في الشرق الأوسط. وهذه نتيجة منطقية للتحويلات التي شهدتها سياسات تركيا الخارجية والداخلية فضلاً عن التغيرات في النظام الدولي. ويلاحظ أن هذا الواقع مدفوع من الداخل بردود فعل تركيا الغاضبة إثر منع إسرائيل لأسطول السفن الذي نظمته اسطنبول والذي حاول كسر الحصار الذي فرضته إسرائيل على غزة. وقد

أشار وزير الخارجية التركي أحمد داوود في هذا الصدد إلى الأعمال الإسرائيلية "كجريمة قامت بها الدولة" ويقصد بذلك إسرائيل.

ويلاحظ في هذا الصدد أن البيت الأبيض قد أكد بشكل واضح منذ البداية على أن تركيا تمثل أولوية لأوباما، الذي صاغ فكرة "الشراكة النموذجية model

partnership" بين البلدين. وهو ما يقوم على قيم مشتركة ومبادئ تهدف إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار والرفاهية الاقتصادية لمناطق الصراع في مختلف المناطق.

إلا أنه على الرغم من أن تركيا والولايات المتحدة الأمريكية لديهما مصالح إستراتيجية متقاربة في تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب والتطرف والحفاظ على الاقتصاد العالمي المفتوح وتأمين تدفق الطاقة والمضي قدماً في تحقيق الاستقرار والسيادة للدول في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، والحفاظ على علاقات مثمرة مع أوروبا. غير أنه عندما ننكب في التفاصيل نجد أن واشنطن وأنقرة لديهم غايات متعارضة في قضايا متعددة.

فعلى حين تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتبقى القوة المهيمنة في المنطقة، وأن تظل مهيمنة على النظام السياسي الذي يجعل من

السهل عليها أن تحقق أهدافها يلاحظ أن تركيا ترى الأمور على نحو مختلف. الأتراك يسعون فقط إلى ما يخدم مصالح أنقرة الإقليمية الخاصة. وإذا كانت السياسات تخدم الأهداف الأمريكية في نفس الوقت فهو أمر جيد. إذا لم يكن ذلك فذلك.

وجدير بالملاحظة أن هناك تداخل بين المصالح الأمريكية والتركية في الشرق الأوسط. ففيما يخص الملف النووي الإيراني يلاحظ أن هناك مخاوف تركية حول رغبة إيران لامتلاك الأسلحة النووية ومن المحتمل أن تزيد هذه المخاوف حال توقفت أو فشلت المفاوضات الرامية إلى امتثال إيران مع قواعد ولوائح الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهو ما يعطي فرصة جديدة للتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وخاصة في الدفاع الصاروخي.

وعلى صعيد الوضع في أفغانستان، فقد قدمت تركيا دعماً عسكرياً كبيراً لقوات حلف شمال الأطلسي في أفغانستان إلى جانب مصادر قوتها الناعمة القيمة ودعمها للاستقرار والتنمية في أفغانستان. حيث تكن النخب والجمهور العام في باكستان احتراماً كبيراً لتركيا. وقد اضطلعت تركيا ببعض المبادرات الرامية إلى الجمع بين حكومات

أفغانستان وباكستان للتوصل إلى مزيد من التعاون، والعلاقات البناءة، بما في ذلك الحوار بين الجمعية الوطنية الكبرى التركية The Turkish Grand National Assembly والبرلمان في كل من أفغانستان وباكستان.

أما على صعيد الملف العراقي، فالمستولون في تركيا يراقبون عن قرب تطور الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق. فأنقرة لا تريد أن ترى انسحاب للقوات الأمريكية من العراق على نحو يحملها بخسائر قد تؤدي إلى انتشار العنف الطائفي في الدول الأخرى - خاصة إيران وسوريا وأيضاً المملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من ذلك، تعارض تركيا بشدة نشر عدد متزايد من القوات الأمريكية في شمال العراق، وهو ما يدافع عنه المسئولين الأمريكيين عن كذب. رغم أن المسئولين في تركيا قد حذروا من أن ذلك التحرك يقلل بشدة من إمكانية التعاون التركي مع الولايات المتحدة الأمريكية ويفاقم من الضغوط في العلاقات الأمريكية التركية.

فعدد قوات الأمن التركية التي قتلت في السنوات القليلة الماضية على يد حزب العمال الكردستاني قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً.

وهو ما أدى إلى تزايد الضغوط الداخلية خاصة من جانب الجيش التركي الذي لا يزال يطالب بشن عمل عسكري من جانب واحد ضد حزب العمال الكردستاني. وقد عزز فوز حزب العدالة والتنمية الكاسح في الانتخابات البرلمانية في ٢٢ يوليو عام ٢٠٠٧ أردوغان على المستوى السياسي وأعطى له فرصة لالتقاط الأنفاس. ورغم ذلك فإنه لا يزال قد يواجه بالمزيد من الضغوط الداخلية للقيام بعمل عسكري منفرد ضد حزب العمال الكردستاني. فالقضية الكردية بشكل خاص يمكن أن تسبب خلافات جديدة. وكيفية تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع هذه القضية سيكون محك أساسي في اختبار التحالف الأمريكي التركي من وجهة نظر تركيا. فإذا لم تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بمخاوف تركيا بشأن حزب العمال الكردستاني فذلك سيكون له تأثيراً سلبياً على العلاقات الأمريكية التركية بل أن التوجه ضد الولايات المتحدة الأمريكية سيتنامى.

ومن ثم يمكن القول بأن تركيا لديها العديد من الأسباب والعوامل التي تدفعها لإقامة علاقات طيبة مع كلاً من إيران وسوريا فكلما البلدين لديهما مصلحة مشتركة مع تركيا

لمنع ظهور دولة كردية مستقلة. من ناحية أخرى عززت تركيا روابط الطاقة مع إيران مما عزز الروابط بين البلدين. من هنا، فمن غير المحتمل أن تدعم تركيا السياسات الأمريكية الرامية إلى عزل إيران وسوريا أو الإطاحة بالأنظمة الحاكمة لتلك الدول. بل من المحتمل أن تفضل إتباع سياسات ترمي إلى تشجيع الحوار الأمريكي مع تلك الدول. فالسلوك التركي كان يتسم بالهدوء إلى حد ما بشأن ادعاءات الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل حول نقل سوريا صواريخ سكود إلى حزب الله أو تدريب مقاتلي حزب الله على استخدامها في سوريا. والتساؤل الذي يثيره البعض في هذا الصدد هو ماذا ستفعل تركيا لو قامت إسرائيل بشن ضربة وقائية ضد هذه الصواريخ، التي يعتقد وجودها على الحدود بالقرب من وادي البقاع.. أو لو أن قوات الدفاع الإسرائيلي نقلت المعركة إلى لبنان حيث يوجد ٣٦٧ جندي تركي يخدمون في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب لبنان؟ وأياً كان السيناريو المتوقع فإن الصراع على الحدود الشمالية لإسرائيل تبدو احتمالات حدوثه مرتفعة. وفي هذا الإطار، يصعب احتمال أن واشنطن لن

تؤيد حق إسرائيل في الدفاع عن النفس وهو ما يختلف عن المتوقع من أنقرة. الموقف الأمريكي من تداعيات أزمة أسطول الحرية لا شك في أن اعتداء إسرائيل على أسطول الحرية قد وضع أوباما في مأزق الاختيار ما بين إدانة إسرائيل ومن ثم زيادة رصيده لدى العالم الإسلامي وبين الوقوف بجانب حق الحليف المحاصر ويقصد بذلك إسرائيل في الدفاع عن النفس. وقد عقدت إدارة أوباما مشاورات مكثفة في هذا الصدد مع إسرائيل وتركيا من أجل نزع فتيل التوتر المتزايد بين الطرفين والحفاظ على علاقات ثنائية جيدة مع كل منهما. ورغم ذلك أثارت التعليقات الأولية للولايات المتحدة الأمريكية غضب تركيا. كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إعاقه جهود تركيا وغيرها من أجل تأمين إصدار بيان من مجلس الأمن يلقي اللوم على إسرائيل، ويؤيد في نهاية المطاف إدانة الأعمال التي أدت إلى جرح المدنيين وقتلهم. ففي حين دعت تركيا ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى إرسال بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة، أيدت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون إجراء تحقيق إسرائيلي. لكن الولايات المتحدة

تركيا.. دور إقليمي متنامٍ في الشرق الأوسط

تقرير واشنطن - العدد ٢٠٦ - ١٨ أبريل ٢٠٠٩

اختار الرئيس الأمريكي باراك أوباما أنقرة لتكون أول عاصمة إسلامية يزورها. وإذا كان اختيار أوباما هذا يعكس — في جانب منه — رغبته في تحسين علاقاته مع العالم الإسلامي، فإن أحد أهم أهداف الزيارة هو محاولة إصلاح العلاقات الأمريكية — التركية التي تضررت كثيراً في عهد الرئيس بوش، خاصة في ظل الحاجة الأمريكية للدور التركي حل كثير من القضايا التي تعترض واشنطن في منطقة الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد نشر موقع مجلس العلاقات الخارجية Council On Foreign Relation، في اليوم الثاني من إبريل الجاري (٢٠٠٩) مقالاً لستيفن كوك Steven A. Cook، المتخصص في دراسات الشرق الأوسط، تحت عنوان "الدور التركي المتنامي في دبلوماسية السلام بالشرق الأوسط The Evolving Turkish Role in Mideast

الأمريكية على الجانب الآخر لم تمنع طلب تركيا بعقد اجتماع طارئ لمجلس حلف شمال الأطلسي.

ولا تزال تركيا تمارس ضغوطاً على الأمم المتحدة لكي يتم فرض عقوبات على الدولة الإسرائيلية جراء غزوها على سفينة الإغاثة التي كانت تحمل العلم التركي. وقد أطلقت تركيا على الغزو "المجزرة" لكن إسرائيل أصرت على أثر ذلك أنها كانت تستخدم حقها في الدفاع عن النفس. فعلى حد قول رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتينياهو وفق ما تناقل في وسائل الإعلام الإسرائيلي "غزة دولة إرهابية تمولها إيران، ومن هنا نحن يجب أن نحاول منع أي أسلحة من إحضارها إلى غزة جواً أو بحراً أو براً". وقد تحدث البيت الأبيض عن دعمه لقرار مجلس الأمن الدولي الذي يطالب بالتحقيق في هذه الحادثة لكنه لم يشر إلى أي إدانة لأعمال إسرائيل في هذا الصدد. وهو ما أشار إليه وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو بعدم سعادته نتيجة هذه الاستجابة وأشار إلى أنه عمل إجرامي لابد من التحقيق فيه.

Peace Diplomacy". وفيما يلي نص المقال.

تبدأ كوك بأن الحكومة التركية متطلعة للعب دور مؤثر في الشرق الأوسط، ومع أن تركيا قد قدمت إسهامات هامة في المنطقة في السنوات الأخيرة، فإن النشاط التركي كان موضع جدل كبير في واشنطن. وهو الجدل الذي تصاعد بعد خروج رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان غاضباً من حلقة نقاشية حول أزمة غزة في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في يناير من العام الجاري ٢٠٠٩.

فقد أفرزت هذه الحادثة سيلاً من الانتقادات من بعض صناع القرار والمحللين والصحفيين الأمريكيين، الذين اعتبروا الضجة التي صنعها أردوغان في دافوس دليلاً دامغاً على أن تركيا، تحت قيادة حزب العدالة والتنمية الذي ترجع جذوره إلى الحركة الإسلامية التركية، قد حلقت بعيداً عن الغرب، وذلك لصالح "المتطرفين" من الشرق الأوسط. بل ودفع سلوك أردوغان في دافوس، ومباركته لحركة حماس أثناء الهجوم الإسرائيلي على غزة، وانتقاداته الشديدة لإسرائيل، والتي انحرفت في بعض الأحيان إلى معاداة السامية، بالمراقبين إلى التساؤل عما إذا

كانت تركيا ستستمر في لعب دور بناء في الشرق الأوسط.

عودة تركيا العثمانية

منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في أواخر عام ٢٠٠٢، انتهجت أنقرة استراتيجية واعية لإعادة العلاقات مع الفضاءات العثمانية السابقة في الجنوب والشرق. ومع أن تركيا كان لها دوماً مهمات وبعثات دبلوماسية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، فإنه بالنظر إلى توجه السياسة الخارجية التركية، والذي كان يعطي أولوية للعلاقات مع الغرب والعلمانية الرسمية للجمهورية، لم تزد تركيا، في أحسن الأحوال، عن كونها لاعباً هامشياً في الشرق الأوسط.

وتبنت حكومة حزب العدالة والتنمية، في البداية تحت رئاسة عبد الله جول ثم أردوغان منذ مطلع عام ٢٠٠٣، سياسة خارجية طموحة، جنباً إلى جنب مع برنامج داخلي للإصلاح السياسي يهدف إلى تأمين محاولة تركيا لتصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي، وفي الوقت ذاته تنمية العلاقات مع القاهرة ودمشق وبغداد والرياض وطهران.

وكان توجه تركيا شبه المقتصر على أوروبا والولايات المتحدة مناسباً خلال الحرب

الباردة، عندما كانت عضويتها في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) حقيقة لها الأولوية القصوى في سياستها الخارجية، أما مصالح تركيا الآن فتتطلب سياسة خارجية متعددة الأبعاد.

وقد قبل نهج حزب العدالة والتنمية الجديد على الفور بالشكوك من قبل واشنطن. وأدت المفاوضات العصبية بين واشنطن وأنقرة في أواخر عام ٢٠٠٢ وبداية عام ٢٠٠٣ بشأن استخدام الأراضي التركية لغزو محتمل للعراق، ثم عدم قدرة البرلمان التركي بعد ذلك على سن تشريع يمكن القوات الأمريكية من شن هجوم على العراق من الأراضي التركية، إلى إغضب الولايات المتحدة.

لكن الخلاف حول العراق لم يكن سوى البداية لسلسلة من التوترات جعلت كل من أنقرة وواشنطن على طرفي نقيض في الشرق الأوسط. ففي عام ٢٠٠٥، وعلى سبيل المثال، وفي ظل سعي الولايات المتحدة لعزل سوريا اعتماداً على زعم تورطها في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري ودورها المركزي في تسريب الجهاديين إلى العراق، واصلت الحكومة التركية سياسة تعميق علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع

السوريين. وبعد فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية في يناير ٢٠٠٦، استضاف وزير الخارجية التركي عبد الله جول وغيره من المسؤولين في وزارة الخارجية التركية، الزعيم الخارجي لحركة حماس، خالد مشعل، وذلك في مقر حزب العدالة والتنمية في أنقرة. وجاءت هذه التطورات على خلفية تحسن العلاقات بين أنقرة وطهران، ولهجة رئيس الوزراء أردوغان المتشددة التي اعتبر فيها أن العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية بمثابة "إرهاب الدولة".

هل يتفق الدور التركي مع واشنطن؟

وقد أثارت تلك التطورات تساؤلات جدية حول توجه السياسة الخارجية لتركيا. ودفع هذا التوجه التركي المتناقض مع الإجماع الغربي إلى استنتاجات خاطئة لدى صناع القرار وغيرهم من المراقبين، مفادها أن تركيا لم تعد تعتبر شريكاً يعتمد عليه، أو أن بوسعها القيام بدور "الوسيط النزيه" في النزاعات في الشرق الأوسط كما كان يطمع المسؤولون الأتراك. كانت استضافة خالد مشعل — المسئول عن مقتل عدد لا بأس به من الإسرائيليين، والفلسطينيين — خطأً واضحاً. ولم يكتف قائد حماس برفض طلب المسؤولين الأتراك الاعتراف بإسرائيل ونبد

الكفاح المسلح، بل تسببت المقابلة في إغضاب كل من واشنطن وتل أبيب، التي تجمعهما علاقة استراتيجية مع أنقرة.

ومع ذلك، من الهام أن نلاحظ أنه مع كل الأسئلة عمن "فقد" تركيا وما إذا كانت تركيا "تميل" باتجاه الشرق، فلا يوجد شيء غير مألوف حول توجه أنقرة تجاه منطقة الشرق الأوسط.

فعلى خلفية انتهاء الحرب الباردة والتوتر الذي أصاب علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي، والمعضلة الأمنية الناجمة عن غزو العراق، فإن أي حكومة تركية كانت ستتبع سياسة خارجية مماثلة لتلك التي اتبعتها حزب العدالة والتنمية. وإن تمت تنحية واقعة حماس جانبا، فإن من الواضح كليةً أن سياسة تركيا الشرق أوسطية تتفق مع المصالح القومية لتركيا.

وعلى صعيد مجموعة من القضايا الهامة في الشرق الأوسط ابتداءً من العراق ومروراً بإيران وانتهاءً بإحلال السلام في الشرق الأوسط، فإن السياسات التركية تتفق بشكل عام مع سياسات الولايات المتحدة.

فقد دعمت تركيا لفترة طويلة تكوين عراق فيدرالي مستقر. كما أن ازدهار العلاقات بين أنقرة وأربيل، وتكوين حكومة إقليمية

كردية، بالتكامل مع انخراط تركي معتبر في شمال العراق، من شأنه أن يزيل أحد العقبات الهامة أمام سياسة واشنطن تجاه العراق.

ورغم أن الوضع في كركوك، والعنف الذي يمارسه حزب العمال الكردستاني، يظلالان من أهم نقاط التوتر مع تركيا، فإن زيادة التقارب بين كل من تركيا وأكراد العراق من شأنه أن يؤدي إلى تضائل حجم هذه المشكلات، ومن ثم يحبط أحد أشد السيناريوهات تشاؤماً والمتعلق بتدخل عسكري تركي، وهو التدخل الذي قد يقوض التقدم الذي حصل في العراق على مدى الثمانية عشر شهراً الماضية.

وفي سياق تحسين علاقات تركيا مع أكراد العراق، فقد دعا الرئيس العراقي جلال طالباني، الإرهابيين المنتمين إلى حزب العمال الكردستاني إلى إلقاء السلاح أو مغادرة العراق. وبالتالي لم تصبح تركيا بالنسبة للولايات المتحدة الطرف الحاقد في لعبة استقرار العراق.

العلاقات التركية الإيرانية والسورية... موضع جدل

من وجهة النظر الأمريكية، تُعتبر علاقات تركيا مع كل من سوريا وإيران الأكثر إثارة للجدل في علاقات أنقرة الشرق أوسطية.

ومع أنه كثيراً ما يستخدم نقاد تركيا هذه العلاقات باعتبارها مؤشرات واضحة للأجندة الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، فإن علاقات أنقرة مع كل من دمشق وطهران تعود لنهاية التسعينيات وأوائل الألفية الجديدة، أي قبل مجيء حزب العدالة والتنمية.

وتدعم القيادة التركية جهود إدارة أوباما لإقامة حوار مع طهران. ومن وجهة النظر التركية فإن إقامة علاقات ثنائية جيدة مع إيران وتحقيق الاستقرار الإقليمي هما أمران شديداً الأهمية، ليس لأسباب أيديولوجية، ولكن نظراً للحسابات الاقتصادية، فإيران هي أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى تركيا بعد روسيا.

ومع أن الأتراك يريدون تنويع إمداداتهم من الطاقة، ولديهم أيضاً خطط للاستثمار الواسع في برامج الطاقة المتجددة، غير أنه في المدين القصير والمتوسط، ستبذل تركيا كل ما في وسعها لضمان أن تظل علاقاتها مع كل من طهران وموسكو ودية وتعاونية.

ورغم أن علاقات تركيا مع سوريا لا ترتبط بمقتضيات إمدادات الطاقة تلك، فإن هناك مكوناً اقتصادياً قوياً لهذه العلاقة. فالمناطق المفتقرة للتنمية في جنوب شرق تركيا هي

أقرب إلى دمشق منها إلى مدن كايسيري Kayseri وأنقرة وإسطنبول التركية. ويعتقد الأتراك أن زيادة حجم التجارة الثنائية يخدم غرضين رئيسين؛ أولهما: تعزيز التنمية في مناطق تركية مثل سيزر Cizre، جازينتيب Gaziantep وديار بكر، وثانيهما: أنه يقدم دفعة للاقتصاد السوري.

يجادل مهندسو السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية في أنه في حالة ازدهار الدول المجاورة لتركيا، فإنها ستصبح أكثر سلمية، ما سينعكس إيجاباً على الأمن القومي التركي ويوفر بيئة إقليمية أكثر ملائمة للسلام.

وتخدم علاقات تركيا مع سوريا مصلحة جيواستراتيجية أخرى، ففي الفترة بين عامي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، كان محللو السياسة الخارجية التركية على اقتناع بأن دمشق يمكن أن يتم إبعادها عن العلاقة الاستراتيجية مع إيران. وعلى الرغم من أنه من غير المرجح أن تتخلى دمشق بسهولة عن علاقاتها مع طهران، فإن بوسع تركيا أن تؤدي دوراً هاماً في توفير بديل جذاب لنظام بشار الأسد بدلاً من إيران.

ومن المؤكد أنه من الأفضل لواشنطن أن يدخل الأتراك في حوار مع السوريين، بدلاً من أن يظل الأسد معزولاً، يتحدث فقط مع

زعيم حزب الله حسن نصر الله والرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد. وقد أنتجت علاقات تركيا مع سوريا ثمارها في الشرق الأوسط، فقد رعت أنقرة محادثات غير مباشرة بين الإسرائيليين والسوريين في عام ٢٠٠٨. ورغم أن تلك المفاوضات لم تسفر عن اتفاق، وتم تجميدها نتيجة غزو إسرائيل لقطاع غزة في أواخر ديسمبر ٢٠٠٨ أوائل يناير من العام الحالي ٢٠٠٩، لكن بكل المقاييس فقد حقق السوريون والإسرائيليون تقدماً بفضل الوساطة التركية.

العلاقات التركية — الإسرائيلية.. توتر مستمر

تعد العلاقات التركية الإسرائيلية الأكثر تعقيداً في الشرق الأوسط، فبينما يحتفظ البلدان بعلاقات عسكرية واقتصادية وثيقة، فقد اتسمت العلاقة بينهما بالتوتر والاضطراب. فم منذ البداية، أدرك الإسرائيليون ميل سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه منطقة الشرق الأوسط إلى صالح الفلسطينيين، وأبدوا قلقهم من علاقات أنقرة مع طهران. وفي الوقت ذاته كان لدى الإسرائيليين كامل الثقة في جهود رئيس الوزراء أردوغان المتعلقة بالوساطة بين إسرائيل وسوريا.

ومن جانبهم، شعر الأتراك بالقلق من التقارير التي تفيد أن الإسرائيليين يطورون علاقاتهم مع كل من أكراد العراق ومنظمة "حزب من أجل حياة حرة" في كردستان، والتي لها صلة بحزب العمال الكردستاني. وجادلت تركيا بأن الإجراءات الإسرائيلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة تقوض جهودها وجهود الآخرين للتوصل إلى السلام.

وقد تدهورت العلاقات بين البلدين خلال الهجوم الإسرائيلي الأخير على غزة، غير أن التقارير الأخيرة التي تفيد بأن الإسرائيليين قد أرسلوا مسئولاً في وزارة الخارجية إلى أنقرة، قد تدل على أن كلا من الحكومتين تبحثان عن طريقة لإعادة الثقة بينهما. وإذا انصب اهتمام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على التوصل إلى اتفاق مع سوريا، كما يتوقع كثيرون، فقد تلعب تركيا دوراً بارزاً في التقريب بين الطرفين والتوسط في المفاوضات.

وأخيراً، فإن التحدي الذي تواجهه تركيا يكمن أولاً: فيما إذا كان لديها القدرة على مواصلة دور ناشط في هذه المنطقة دون تقويض أولويات أخرى، وثانياً: في مدى قبول القوى الإقليمية الأخرى للدور الذي تعزم تركيا القيام به.

استراتيجية شرق أوسطية جديدة

لإدارة أوباما (١-٢)

عمرو عبد العاطي/ ديسمبر ٢٠٠٨

مع انتهاء إدارة الرئيس بوش أواخر هذا العام (٢٠٠٨)، اختلف الشرق الأوسط عمّا كان عليه مع بداية الإدارة في عام ٢٠٠١، فعلى عكس ما كان متوقعًا زادت الأمور سوءًا في أكثر من بلد عربي. فعلى الرغم من وجود أكثر من ١٦٠ ألف عسكري في العراق في نهاية عام ٢٠٠٧، مازال العراق يعاني من عدم الاستقرار والانقسام والعنف والفساد، رغم عديدٍ من التحليلات الأمريكية التي تشير إلى النصر الأمريكي في العراق وتحسين الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية. هذا، وقد أدى انهيار المؤسسات العراقية عقب سقوط النظام العراقي السابق إلى إحلال ميزان القوى لصالح إيران؛ مما زاد من النفوذ الإيراني في الخليج العربي والشرق الأوسط في صورته الكلية، بجانب السعي الإيراني لتخصيب اليورانيوم ضاربة بعرض الحائط قرارات مجلس الأمن، وغير مهتمة بالتهديدات الأمريكية بشن ضربات إجهاضية ضد المنشآت النووية الإيرانية. كما تراجع الدور الأمريكي في عديد من

الاتفاقيات والمصالحات العربية، فقد غابت واشنطن عن اتفاق الدوحة الذي وضع حدًا للانقسام اللبناني - اللبناني، وعن المفاوضات الإسرائيلية - السورية، وإن كانت كل تلك الاتفاقيات تحمل في طياتها وجودًا أمريكيًا إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت غائبة عن الصورة الكلية لتلك الاتفاقيات. ولا يزال الصراع العربي - الإسرائيلي يأبى الحل. وكل هذا وغيره يؤثر إلى تراجع وإخفاق السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال فترتي الرئيس بوش، وهو الأمر الذي يفرض على الإدارة الجديدة إعطاء قدر أكبر من الأهمية لهذه المنطقة. وفي إطار سعي مراكز الأبحاث الأمريكية لصياغة استراتيجية جديدة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، دشّن أكبر مركزين بحثيين أمريكيين اهتمامًا بقضايا المنطقة، مجلس العلاقات الخارجية on Council Foreign Relations ومركز سابان Saban Center لسياسة الشرق الأوسط East Policy for Middle التابع لمؤسسة بروكينجز Brookings Institution، مشروعًا بحثيًا ضم ما يقرب من خمسة عشر باحثًا من المركزين، للبحث عن استراتيجية جديدة للتعامل مع

قضايا منطقة الشرق، لاسيما التأزم الأمريكي في العراق، والصراع العربي - الإسرائيلي، ومنع الانتشار النووي والأزمة النووية الإيرانية، والإصلاح السياسي والاقتصادي، والحرب على الإرهاب.

وقد خرجت توصياتهم وأبحاثهم في كتاب جديد حمل عنوان "استعادة التوازن: استراتيجية شرق أوسطية للرئيس المقبل Restoring the Balance: A East Strategy for the Middle Next President"، عن مؤسسة بروكينجز. وقد كانت خلاصة هذا المشروع والكتاب محور مقال متميز لرئيسي المركزين، ريتشارد هاس Richard N. Haass رئيس مجلس العلاقات الخارجية، ومارتين إنديك Martin Indyk مدير مركز سابان، بمجلة الشؤون الخارجية Foreign Affairs التابعة لمجلس العلاقات الخارجية، ستصدر في عددها القادم لشهري يناير-فبراير القادمين تحت عنوان "بعيداً عن العراق: استراتيجية أمريكية جديدة في الشرق الأوسط Beyond Iraq: A New U.S. Strategy for the Middle East".

استراتيجية جديدة بعيدة عن سيطرة العراق

وفي مقالتهما يحاول هاس وإنديك الرد على كثير من التساؤلات بشأن أهمية منطقة الشرق الأوسط للولايات المتحدة من قبيل أن المنطقة ليست بالأهمية لكي يؤيها الرئيس بوش من دماء وثروة بلاده، ولذا على إدارة أوباما الجديدة تركيز سياساتها على منطقة أخرى. فحسبما يرى الكاتبان فإن منطقة الشرق الأوسط هي التي تفرض نفسها على أجندة الرئيس الأمريكي؛ فما يحدث في منطقة الشرق الأوسط لا يقتصر على المنطقة بل تكون له تبعاته دولياً. فالحرب على الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وأمن الطاقة والتعامل مع التحديات الدولية المعاصرة يتطلب التعامل مع تحديات منطقة الشرق الأوسط.

ويقولان: إنه منذ انتهاء الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة المسيطرة على المنطقة. ولكنه في السنوات الماضية تراجع هذا الدور لإخفاق الولايات المتحدة، والذي أجملته المقالة في الاستقرار الأمني الهش بالعراق رغم زيادة القوات الأمريكية، والاقتراب الإيراني من امتلاك تكنولوجيا نووية، وترنح عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، وحكومة ضعيفة في لبنان، وتحديات تواجهها السلطة الفلسطينية من قبل

الفصائل المسلحة، وتراجع المكانة الأمريكية بالمنطقة لتعدد إخفاقاتها على مدار السنوات الثماني المنصرمة. ويريان أن الوقت يسير عكس ما يطمح الرئيس الجديد، فضلاً عن الأزمة المالية التي تعصف بالولايات المتحدة والتي قد تحدّ من قدرة الولايات المتحدة لتنفيذ وعودها، وهو الأمر الذي من شأنه أن يحدث تراجعاً في كثيرٍ من قضايا المنطقة على عكس ما كانت تريد واشنطن.

وعلى الرغم من تراجع دور الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط خلال الثماني السنوات الماضية، فترة إدارتي الرئيس بوش، يرى هاس وإنديك أن كثيراً من الأنظمة العربية تنظر إلى واشنطن على أنها ضمانة أمنهم وأنها القادرة على تحقيق آمالهم. بالإضافة إلى أن كثيراً من شعوب المنطقة مازالوا معجبين بالقيم والمبادئ الأمريكية، وزاد هذا الإعجاب بعد فوز باراك أوباما في انتخابات الرابع من نوفمبر هذا العام، وهو الأمر الذي قد يشجع الرأي العام العربي والإسلامي على دعم قيادتهم للتعامل والعمل مع الولايات المتحدة.

ويرى الكاتبان أن على إدارة أوباما الاستفادة من هذه الرغبة الإقليمية والقوى الدولية للتعامل مع قضايا المنطقة مثلما كان الحال

عليه في السنة الماضية من إدارة الرئيس بوش من التعاون الدولي متعدد الأطراف في الأزمتين الكورية الشمالية والإيرانية وإعادة إحياء العلاقات الأطلسية وتدعيم عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية. ولكي تكون هذه الجهود أكثر فاعلية فإن على إدارة أوباما تدعيم العمل والجهود الدبلوماسية.

ويريان أن نجاح استراتيجية باراك أوباما في منطقة الشرق الأوسط لابد أن تنطلق من مرحلة ما بعد العراق، بحيث لا يكون العراق محور الاستراتيجية الأمريكية، محاولة إيجاد استراتيجية للتعامل البناء مع إيران والدفع إلى اتفاقية حل نهائي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

الحوار مع إيران القوية

تحدث هاس وإنديك في مقالاتهما عن تزايد الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط من تدعيم القوى الشيعية في العراق ولبنان وفي عدد من دول الجوار، على سبيل المثال في البحرين والمملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى دعمها قوى المقاومة الفلسطينية واللبنانية، التي تصنفها وزارة الخارجية الأمريكية على أنها جماعات إرهابية، تحت مسمى دعم المستضعفين وتحرير الأراضي العربية المحتلة. بالإضافة إلى أن السعي الإيراني لامتلاك

أسلحة نووية سيدفع عديداً من القوى الإقليمية مثل تركيا ومصر والسعودية إلى السعي لامتلاك مثل تلك التكنولوجيا لموازنة القوى الإيرانية النووية. بالإضافة إلى المخاوف الأمريكية من إمداد طهران للجماعات الإرهابية التي تدعمها بالمواد النووية أو الأجهزة والمعدات لصناعة القنبلة القذرة Dirty Bomb. ويشيران إلى تبعات الضربة الإسرائيلية للمفاعلات النووية من إشعال حرب بالمنطقة لاسيما في لبنان، وغلق مضيق هرمز، وارتفاع في أسعار النفط في المنطقة، وتوجيه ضربات للقوات الأمريكية في العراق وأفغانستان. وعلى الرغم من رفضهما لأي ضربة إجهاضية أمريكية أو إسرائيلية لارتفاع تكلفتها ونتائجها الخطرة على الأمن والاستقرار الإقليميين، إلا أنهما يريان أنه قد يكون الخيار الأخير الذي يجب مناقشته بعناية بدلاً من التعايش مع إيران بقنبلة نووية.

وعن تعامل الإدارة الجديدة مع إيران القوية إقليمياً تشير المقالة إلى حاجة إدارة أوباما لتعاون المجتمع الدولي لاسيما روسيا والصين اللتين ترتبطان بعلاقات جديدة مع طهران للتعامل مع المساعي الإيراني لامتلاك تكنولوجيا نووية غير سلمية. وهو الأمر

الذي يدفع الإدارة الجديدة إلى البحث عن مناطق الالتقاء، وإقناع القيادات في الدولتين أن إيران خطر على مصالحهما وأمنهما القومي - بمعناه الشامل - بدلاً من تركيزهما على مصالحهما مع طهران.

ولتغير السلوك الإيراني على إدارة أوباما التحوار المباشر مع القيادات الإيرانية. وعن السبب في هذا يقول الكاتبان: إن باقي الخيارات الأخرى أظهرت عدم فاعليتها. فقد فشلت سياسات الاحتواء والعقوبات في إثناء إيران عن مساعيها لامتلاك تكنولوجيا نووية غير سلمية. كما أن الضربات العسكرية الإجهاضية فاعلة في إثناء إيران عن برنامجها النووي لبضع سنوات فقط ، مع إمكانية تعرض القوات الإسرائيلية والأمريكية في العراق وأفغانستان إلى ضربات انتقامية إيرانية. كما أنه ليس هناك خيار واقعي لإسقاط النظام الإيراني من خلال عمل عسكري أو تدعيم قوى المعارضة الداخلية. ورغم هذا يقول هاس وإنديك: إنه ليس هناك ضمانة ليكون الانخراط الأمريكي المباشر مع القيادات الإيرانية بناءً وذا نتائج إيجابية أكثر من السياسات المتبعة حالياً. وإنه في حال إحفاق مثل تلك السياسة فإن الرأي

العام والدولي سيكون أكثر تبنياً للنهج المتشدد أكثر من المتبع حالياً.

الاستراتيجية الأمريكية للحوار مع طهران

وعن الاستراتيجية الأمريكية للحوار مع إيران طرح كاتبها الدراسة مجموعة من السياسات والأمور التي يجب على الإدارة الجديدة اتخاذها عن التفاوض مع إيران والتي تشكل الاستراتيجية الأمريكية للحوار والتوصل إلى مبادرة لحل الأزمة النووية الإيرانية تحافظ على مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة. وتمثل تلك السياسات في:-

أولاً: قبل الانخراط الأمريكي مع إيران يجب على واشنطن طمأنة حلفائها في المنطقة من أن هذا الحوار لن يكون على حساب مصالحهم، حيث إن هناك هاجساً عربياً من أن التفاوض الأمريكي وحل الأزمة النووية الإيرانية سيكون على حساب المصالح العربية. ولتبيد تلك المخاوف العربية يدعون إلى حوار واستشارة الإدارة الأمريكية الجديدة الدول العربية الحليفة لها قبل الوصول إلى صيغة حل للأزمة النووية الإيرانية وإشراكها في المبادرة الجديدة التي تضمن لإيران دوراً يقوم على الوسائل السلمية وليس الإكراهية والقوة المسلحة، بحيث لا يكون هناك تأثير على المصالح العربية.

ثانياً: لكي تنجح الاستراتيجية الدبلوماسية الأمريكية مع إيران يجب على الإدارة الجديدة منع تل أبيب من توجيه ضربة عسكرية إلى المنشآت النووية الإيرانية؛ بتقديم الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل ولجيرانها العرب لضمان توازنها مع القوى الإيرانية، ولمنع موجة سباق التسلح بالمنطقة لموازنة القوى الإيرانية الساعية إلى امتلاك أسلحة نووية.

ثالثاً: قيام الاستراتيجية الأمريكية الدبلوماسية على العمل الجماعي متعدد الأطراف مثل المحادثات السادسة في الأزمة النووية الكورية الشمالية، بحيث يكون للقوى الدولية والإقليمية دور فيها على غرار المحادثات السادسة التي كانت بمثابة حاضنة للمحادثات الأمريكية المباشرة مع كوريا الشمالية.

رابعاً: على واشنطن التخلي عن مطالباتها النظام الإيراني التوقف عن تخصيب اليورانيوم كإجراء رسمي يسبق المحادثات بين الجانبين الأمريكي والإيراني. ولكن الكاتين يربطان بين التوقف عن تخصيب اليورانيوم خلال المفاوضات بالتوقف عن فرض العقوبات على النظام الإيراني من قبل منظمة الأمم المتحدة.

استراتيجية شرق أوسطية جديدة

لإدارة أوباما (٢-٢)

تقرير واشنطن - عمرو عبد العاطي

تناولنا في المقالة السابق لريتشارد هاس ومارتن إنديك التي ستنتشر في العدد القادم من مجلة الشؤون الخارجية أوجه التراجع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط والاستراتيجية الجديدة التي يجب على الإدارة الجديدة اتباعها والتي تتحرر من سيطرة الحرب الأمريكية في العراق، للتعامل مع الأزمة النووية الإيرانية.

وفي تلك المقالة نستكمل باقي الاستراتيجية الأمريكية الجديدة حيال القضايا الأخرى كالصراع العربي - الإسرائيلي، والحرب على الإرهاب، والديمقراطية، وتقليل الاعتماد على النفط العربي، والحرب الأمريكية في العراق.

الدور الأمريكي في الصراع العربي-الإسرائيلي

وعلى صعيد الصراع العربي - الإسرائيلي يدعو الكاتبان إلى بذل الإدارة الجديدة مزيداً من الجهود للتوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل وجيرانها العرب لاسيما على الجانب السوري. ويؤكدان على السلام مع الجانب السوري انطلاقاً من أنه سوف يحد من الدور

خامساً: على الولايات المتحدة مناقشة الجانب الإيراني في إدعاءاته في أحقيته في تخصيب اليورانيوم، وإدعاءه أن ذلك يتفق مع معاهدة منع الانتشار النووي. وهذا - حسب هاس وإنديك - قد يساعد في موافقة الجانب الإيراني في القبول بقيود على تخصيب اليورانيوم بحيث لا يستخدم في صناعة أسلحة نووية. ويريان أن هذا يجب أن يكون من قبل الجانب الإيراني وليس بفرض من الجانب الأمريكي.

وأخيراً: أن يكون هناك بالتوازي مع تطبيع العلاقات الأمريكية - الإيرانية حوار حول تدعيم طهران لقوى المقاومة التي تعتبرها الولايات المتحدة جماعات إرهابية مثل حماس وحزب الله اللبناني، والموقف الإيراني الرفض لعملية السلام بين إسرائيل وفلسطين ودورها في العراق. ولكنهما يدعوان ألا يكون هناك تدخل بين تلك القضايا، فيريان أن بعضها يرتبط بالأزمة النووية وبعضها الآخر يرتبط بتصرفاتها في القضايا الأخرى. وينصحان بعدم تأجيل تلك الاستراتيجية إلى الانتخابات الإيرانية في يونيو من العام القادم (٢٠٠٩).

الدفع بمفاوضات السلام السورية -
الإسرائيلية إلى الأمام، وكذلك في صيغة الحل
للأزمة النووية الإيرانية.

وعن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي تحدث هاس وإنديك عن تراجع هذا الصراع من أجندة الرئيس الحالي جورج بوش الذي لم يهتم به إلا في سنواته الأخيرة لاسيما بعد دعوته إلى مؤتمر أنابولس الذي عقد في أواخر العام الماضي (٢٠٠٧)، وعدم الاهتمام الأمريكي بهذا الصراع ساعد دولاً من زيادة نفوذها في المنطقة. فقد عمل هذا التراجع على زيادة النفوذ الإيراني بسعيه إلى تدعيم قوى المقاومة العربية لتحرير الأراضي الفلسطينية، وهي تلك القوى المعارضة للقيم والمبادئ الأمريكية حسب كثير من المسؤولين الأمريكيين، بالإضافة إلى أنها تصنف ضمن تصنيف وزارة الخارجية الأمريكية من الجماعات الإرهابية.

وعن الاستراتيجية الأمريكية في الصراع العربي - الإسرائيلي، يقول هاس وإنديك: إن على إدارة أوباما الاستفادة من الإطار الذي تمخض عن مؤتمر أنابولس، وتقوم تلك الاستراتيجية التي تسعى إلى التوصل إلى حل نهائي للصراع العربي - الإسرائيلي، على ما يلي:

الإيراني إقليمياً. فالسلام بين تل أبيب ودمشق حسب هاس وإنديك سيعمل على إحداث انفصال في الشراكة الاستراتيجية بين طهران ودمشق، بالإضافة إلى تفويض الدعم الإيراني لقوى المقاومة الفلسطينية واللبنانية. فضلاً عن أن من شأن السلام بين الجانبين السوري والإسرائيلي استقرار الأمور في لبنان. بعبارة أخرى المفاوضات الإسرائيلية - السورية سيحدث انفصالاً في العلاقة بين طهران ودمشق مما سيعيد طهران عن الصراع العربي - الإسرائيلي ودعمها لقوى المقاومة الفلسطينية واللبنانية، وهو الأمر الذي يقوض من النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط. ويرى الانخراط الأمريكي في الصراع العربي - الإسرائيلي لاسيما على الجانب السوري سيكون عاملاً رئيساً في التوصل إلى حل للأزمة النووية الإيرانية.

ولا يهمل الكاتبان الدور التركي المتزايد في منطقة الشرق الأوسط تحت قيادة حزب العدالة والتنمية من دورها غير المباشر في المفاوضات الإسرائيلية - السورية ومشاركتها بقوة حفظ السلام في لبنان ورغبتها في المشاركة بمثل تلك القوات المطلوبة لقطاع غزة أو الضفة الغربية. فيدعون إلى التشارك الأمريكي - التركي في

الأول: ضرورة استمرار المفاوضات وضرورة التوصل إلى اتفاق نهائي وليس فرضه في أسرع وقت ممكن، بينما يتم تنفيذه على أرض الواقع على مراحل. وأن على الإدارة التوفيق بين طرفي الصراع. ولتشجيع التقدم في المفاوضات على الإدارة صياغة الخطوط العريضة لرؤيتها لاتفاق الحل النهائي.

ثانياً: على الإدارة تشجيع السلطة الفلسطينية على محاربة ما تطلق عليه الدراسات الأمريكية "الإرهاب"، وذلك بتقديم الدعم إلى السلطة الفلسطينية لبناء قوات أمن قادرة على مواجهة القوى والعصابات الإرهابية التي تتبنى العنف ضد إسرائيل. ولكنهما يريان أن هذا يحتاج إلي وقت، لذا يدعوان إلى نشر قوات دولية من العالم العربي أو الإسلامي أو منهما معاً كجزء من اتفاق الحل النهائي لمساعدة القوات الفلسطينية للسيطرة على الأراضي الفلسطينية.

ويدعوان الإدارة الجديدة إلى تشجيع الجانب الإسرائيلي لتجميد بناء المستوطنات، ولكنهما يريان أن على الإدارة السماح ببناء مئات الوحدات السكنية في الكتل الاستيطانية الموجودة في القدس. ويدعوان الرئيس إلى التوصل مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة إلى توقف بناء المستوطنات لفترة

تتراوح ما بين ستة إلى اثني عشر شهراً إلى حين التوصل إلى الحدود النهائية للدولة الفلسطينية. وبعد التوصل إلى الحدود النهائية يرى الكاتبان إمكانية استعادة بناء المستوطنات في الأراضي التي ستلحق بإسرائيل بعد حل قضايا الحل النهائي الأخرى.

ثالثاً: على الإدارة الجديدة تحسين الأحوال في قطاع غزة بزيادة المساعدات وتدعيم جهود التدفق السهل للبضائع والأفراد. ودفع الدول العربية وإسرائيل إلى تدعيم محاولات رئيس الحكومة الفلسطينية البديلة سلام فياض ومبعوث الرباعية الدولية "توني بلير" لتدشين مشروع اقتصادي وطني وإزالة عدد من نقاط التفتيش.

رابعاً: مشاركة الدول العربية في عملية السلام. ويريان أن ذلك لن يتحقق إلا بعد رؤيتها بتحمد بناء المستوطنات الإسرائيلية. وأن يكون هناك دعم عربي مالي إلى السلطة الفلسطينية. وأن يكون هناك تعاون عربي مع الجانب الإسرائيلي خلال عملية السلام وليس التعاون المشروط بإنهاء المفاوضات والتوصل إلى حل نهائي للصراع.

استراتيجية الخروج من العراق

ينصحان الرئيس الجديد بعدم سيطرة القضية العراقية على إستراتيجيته الجديدة كما كان الحال عليه لمدة ست سنوات في إدارة بوش الابن. ويريان أن خفض القوات الأمريكية أو سحبها كما تدعو إدارة أوباما لن تؤثر على الاستقرار في العراق، وبـل سيمكن الإدارة من التركيز أكثر على القضايا والأزمات الأخرى في المنطقة. وتخفيض القوات الأمريكية من العراق يثير تساؤلاً حول ما حققته القوات بالعراق خلال السنتين لتحقيق الاستقرار وتوفير حياة أفضل للمواطن العراقي.

ويرى الكاتبان أن أي خفض في القوات الأمريكية يجب أن يتم بصورة تدرجية حتى لا يتم تقويض ما تم إنجازه خلال العامين الماضيين بالتوازي مع ما ستفضي إليه نتائج الانتخابات التي ستجرى في العراق سواء على المستوى القومي أو المحلي. وفي منتصف عام ٢٠١٠ فإن الرئيس باراك أوباما سيكون قادراً على البدء في عمليات سحب القوات الأمريكية من العراق دون المخاطرة بتهديد الاستقرار في العراق أو منطقة الخليج.

تدعيم الإصلاح السياسي والحرب على الإرهاب

ينتقد الكاتبان سياسة الرئيس بوش التي أطلق عليها "أجندة الحرية"؛ لتعامل الولايات المتحدة مع قضايا الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط بمعايير مزدوجة حيث قاطعت واشنطن الجماعات الإسلامية التي فازت في الانتخابات التي دعت إليها واشنطن في العراق ولبنان وفلسطين، مع التراجع عن تلك الأجندة في مواجهة حلفائها في المنطقة لاسيما النظام المصري والسعودي. ولذا يدعون الإدارة الجديدة إلى الموازنة بين المصالح الأمريكية في المنطقة وقيمها ومبادئها التي تؤمن بها.

ويرى كاتبنا الدراسة أن الإصلاح في المنطقة والديمقراطية ليس في الانتخابات في ظل الصراع بين القوى الإسلامية والأحزاب، ولكن بالتركيز على المبادئ الأخرى للديمقراطية بالتركيز على بناء منظمات المجتمع المدني، وإتاحة المجال العام السياسي، وتدعيم وتعزيز القيم الديمقراطية بما فيها حكم القانون واستقلالية السلطة القضائية وحرية الإعلام والتجمع والرأي وحقوق المرأة والشفافية والمحاسبة الحكومية. وفوق كل هذا يدعون الولايات المتحدة إلى إتاحة الفرص أمام جيل جديد قادرٍ على مواجهة

التطرف الإسلامي والفكر الظلامي بالمنطقة.

وعلى صعيد الحرب على الإرهاب، يدعو الكاتبان إلى ضرورة عمل الإدارة الجديدة على تدعيم القدرات الإقليمية لمحاربة الإرهاب، والعمل على عدم جعل العراق ملاذًا آمنًا للقاعدة والمنظمات الإرهابية وتدعيم المؤسسات في الدول الفاشلة التي تسعى القاعدة إلى أن يكون لها وجود فيها. ويدعوان الإدارة الجديدة إلى إرسال رسالة إلى العالم الإسلامي أن الولايات المتحدة ليست في حرب ضد الإسلام ولكن ضد الجماعات المتطرفة التي تتبنى خطأ متطرفاً لا يدعو إليه الإسلام.

تقليل الاعتماد على النفط العربي

يرى هاس وإنديك أن الاعتماد الأمريكي على نفط منطقة الشرق الأوسط هو سبب التأثير الأمريكي من المشاكل والنزاعات في منطقة الشرق. وأن تزايد الاستهلاك الأمريكي من النفط يصب في مصلحة قوى الممانعة والتشدد في العالم الإسلامي لاسيما في طهران. وهو الأمر الذي يفرض على إدارة أوباما العمل على تحقيق استقلال أمريكي في مجال الطاقة والعمل على التقليل الأمريكي من النفط والعمل على إيجاد بدائل جديدة مناسبة وبأسعار تنافسية.

ويريان أن مثل تلك السياسة سوف يكون بداية لتقليل الاعتماد الأمريكي على الطاقة والحد من مشكلة الاحتباس الحراري والحد من نقل الثروة لأمريكية إلى دول مثل إيران وفنزويلا وروسيا. فيقولان: عندما كان سعر النفط عشر دولارات في بداية التسعينيات من القرن المنصرم كانت الأنشطة الإيرانية أكثر حذرًا مما هي عليه الآن في وقت ارتفعت فيه أسعار النفط إلى أن تجاوز سعرها حاجز الـ ١٤٠ دولار. بعبارة أخرى انخفاض أسعار النفط يقلل من التشدد الإيراني ونفوذها الإقليمي لغياب المخصصات المالية ولتأزم الاقتصاد الإيراني لانخفاض أسعار النفط. فانخفاض الاستهلاك الأمريكي لنفط المنطقة سيبتعه تغيير في البيئة الاستراتيجية بمنطقة الشرق الأوسط، وعدم ارتباط سياسات الطاقة الأمريكية بالسياسة الخارجية الأمريكية.

وفي نهاية مقالتهما يدعو هاس وإنديك الرئيس الأمريكي الجديد، باراك أوباما، إلى أن تكون المنطقة ضمن أولوياته الشخصية، وأن يعين مبعوثاً خاصاً بجانب وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" إلى الأزمة النووية الإيرانية والصراع العربي - الإسرائيلي. ويخلصان إلى أن الجهود الأمريكية لحل الأزمة النووية الإيرانية والتوصل إلى اتفاق سلام سوري - إسرائيلي وآخر فلسطيني - إسرائيلي يجب أن تكون مترامنة لأن التقدم في أحد تلك الملفات يدفع بالتقدم في الملفين الآخرين.

"الكمالية الجديدة": متدينة لكنها**ليست محافظة**

سونر چاغابتاي

حریت دیلی نیوز، ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

هل يمكن لـ «حزب الشعب الجمهوري»، حركة المعارضة الرئيسية في تركيا ووريث تركة مصطفى كمال أتاتورك لتركيا الغربية والعلمانية، تحدي «حزب العدالة والتنمية» الحاكم خلال انتخابات ٢٠١١ القادمة؟

منذ توليه السلطة في عام ٢٠٠٢، نجح «حزب العدالة والتنمية» في ضخ قيم التيار الاجتماعي المحافظ والقيم المناهضة للغرب في حياة البلاد الاجتماعية وسياساتها الخارجية، وأبجز ذلك بدعم شعبي متزايد. والسؤال هو، هل يمكن لـ «حزب الشعب الجمهوري» أن يهزم «حزب العدالة والتنمية» في الانتخابات التركية المقبلة في حزيران/يونيو؟

لقد كانت الإجابة تأتي بالنفي حتى العام الماضي، حيث لم يكن «حزب الشعب الجمهوري» البالي والمتعب قادراً على تقديم

رؤية مُقنعة للطريقة التي يجب أن تتطور بها تركيا مقابل النموذج المتحرك لـ "حزب العدالة والتنمية".

إلا أن الأمور أصبحت مختلفة الآن. أولاً، انتخب «حزب الشعب الجمهوري» في أيار/مايو ٢٠١٠ زعيمه الجديد والمؤثر كمال قليجدار اوغلو. ومؤخراً فاز السيد قليجدار اوغلو بدعم كاف من ممثلي «حزب الشعب الجمهوري» لتشكيل جمعية عمومية جديدة للحزب تتألف من وجوه جديدة، من بين أعضائها امرأة في السادسة والعشرين من عمرها تحمل شهادة الدكتوراه، ودبلوماسيين من وزارة الخارجية التركية الموالية للغرب، فضلاً عن سيدات أعمال وقادة نقابات وأساتذة جامعات واقتصاديين ليبراليين. ورغم التنبؤات السابقة بأن حرس «حزب الشعب الجمهوري» القديم سوف يحول دون انتخاب السيد قليجدار اوغلو، صاحب رؤية "الكمالية الجديدة" -- نسخة ليبرالية ومُحدثة للأيديولوجية التي قامت عليها تركيا الحديثة -- للجمعية العمومية للحزب، نجح السيد قليجدار اوغلو في تغيير القيادات العليا لـ "حزب الشعب الجمهوري".

ونظراً لأن الأحزاب السياسية التركية عبارة عن هياكل تسلسلية من الأعلى إلى الأسفل، فهذا يعني أن «حزب الشعب الجمهوري» سوف يتغير الآن بدءاً من القيادات العليا ووصولاً إلى القيادات الدنيا خلال الاستعدادات لانتخابات ٢٠١١. وللمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٢، يواجه "حزب العدالة والتنمية" تحدياً حقيقياً من معارضة متجددة تتسم، خلافاً لسلفها، بالتطلع للمستقبل، مع رؤية لخلق تركيا جديدة ليبرالية وموالية للغرب .

هذه أخبار سارة للديمقراطية في تركيا. فمنذ أن تولى «حزب العدالة والتنمية» السلطة، ينتاب المحللون القلق من مشكلتين ينطوي عليهما النظام السياسي التركي: [أولاً]، وجود حزب حاكم استبدادي بشكل متزايد يسحق القيود ومعايير الضوابط والتوازنات الديمقراطية من خلال معاقبة وسائل الإعلام المستقلة بغرامات ضريبية -- على سبيل المثال. و[ثانياً]، وجود معارضة غير فعالة عاجزة عن تحديد رؤيتها نحو الهدف الذي يجب أن تسعى تركيا إلى الوصول إليه إن لم يكن على نحو مغاير للمسار الذي يسلكه "حزب العدالة والتنمية" .

والآن، يبدو أن الوضع قد تحسن في ما يتعلق بالمشكلة الثانية -- وإن كان هذا جزئياً على الأقل إلى أن يحدد «حزب الشعب الجمهوري» الجديد العلاقة بين الدين والمحافظة والدولة العلمانية -- حيث أن «حزب الشعب الجمهوري» يتبوأ مكانة تتيح له المنافسة ضد النموذج الناجح لـ "حزب العدالة والتنمية" المتمثل بمجتمع محافظ اجتماعياً، يكون فيه التدين مصدراً متنامياً للشريعة السياسية .

والحقيقة التي تغيب عن معظم المراقبين للسياسات في الدول المسلمة -- بل في واقع الأمر تغيب عن معظم المسلمين والأتراك -- هي أن المحافظة والتدين ليسا توأمين متلاصقين. إذ يمكن أن يكون المرء متديناً لكن ليس محافظاً، أو محافظاً لكن ليس متديناً .

وعلى الرغم من ذلك فإن «حزب العدالة والتنمية» يُعرّف الاثنين باعتبارهما مرادفين في السياق التركي. لنأخذ على سبيل المثال قصة امرأة شابة في اسطنبول ذات تراث إسلامي وأرثوذكسي يوناني. أخبرني تلك المرأة أنها تقدمت بطلب للحصول على وظيفة لدى أحد فروع بلدية اسطنبول

الخاضعة لسيطرة «حزب العدالة والتنمية». وفي مقابلتها للحصول على الوظيفة، تم إبلاغ المرأة بأن حكومة «حزب العدالة والتنمية» سوف توظفها لو أنها وافقت على ارتداء الحجاب على الطراز الإسلامي. وعندما أجابت بأنها أيضاً من الأرثوذكس اليونانيين، أُبلغت "أنك لست بحاجة إلى تحويل ديانتك؛ كل ما عليك فعله هو تغطية رأسك". إن هذا يثبت كيف أن «حزب العدالة والتنمية» يخلط بنجاح بين الدين والمحافظة الاجتماعية. ومن خلال هذه الاستراتيجية، يكسب الحزب شرعية في مجتمع متدين بصفة أساسية مع تعزيز التيار المحافظ في جميع المجالات. ومن أجل معارضة هذه الاستراتيجية وإيجاد بديل جاد لـ «حزب العدالة والتنمية» في الانتخابات، يجب على «حزب الشعب الجمهوري» فصل المحافظة الاجتماعية عن الدين ومن ثم إنهاء احتكار «حزب العدالة والتنمية» لصفة "الحزب الديني".

وبهذه الطريقة يمكن لـ "الكمالية الجديدة" التي ينادي بها السيد قليجدار اوغلو تعزيز الفصل بين الدين والحكومة، مع الاستفادة من التمييز بين المحافظة الاجتماعية والدين. إن الأتراك هم بطبيعتهم شعب متدين؛ وتظهر استطلاعات الرأي أن ما يزيد عن ٩٠ بالمائة من الأتراك يؤمنون بالله. لذا يتعين على «حزب الشعب الجمهوري» أن يتعايش مع هذه الحقيقة، ويعدّل رؤيته للعلمانية بحيث تستوعب الممارسات الدينية. وفي الوقت

نفسه يجب أن تكون "الكمالية الجديدة" واضحة بشأن المحافظة الاجتماعية. وعلى الرغم من أنه ليس هناك شئ خاطئ من المحافظة الاجتماعية في حد ذاتها، إلا أنها عندما تُفرض من قبل الحكومة -- كما اتضح من تجربة المرأة آنفة الذكر ذات الأصول الأرثوذكسية الإسلامية -- فإنها لا تتفق مع فكرة المجتمع الغربي الليبرالي التي تريد "الكمالية الجديدة" أن تمثلها.

وبمعنى آخر، يجب على «حزب الشعب الجمهوري» أن يعيد ابتكار نفسه بصفته حزب العلمانية، ليجد لنفسه مكاناً يكون فيه متصالحاً مع الدين، ولكن يعزز في الوقت نفسه من القيم الاجتماعية الليبرالية. وحينئذ لن يكون السيد قليجدار اوغلو في وضع يتيح له فقط تحدي «حزب العدالة والتنمية»، وإنما سينعم أيضاً بشرف تحقيق أسبقية لحزب سياسي في أي مجتمع مسلم، ألا وهو الفصل بين الدين والمحافظة الاجتماعية. وهكذا، فإن "الكمالية الجديدة" للسيد قليجدار اوغلو ستفتح أيضاً الطريق أمام نظام حكم ديني ليبرالي في مجتمع تسوده أغلبية مسلمة. وهذا في واقع الأمر مهمة صعبة، لكنها الطريقة الوحيدة التي يمكن لـ «حزب الشعب الجمهوري» من خلالها الفوز بالانتخابات المقبلة.

سونر چاغاتاي هو مدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.